جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة اقتصاد

تخصص مالية وبنوك

الموضوع:

انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر

دراسة تقيمية للفترة 2001 - 2014

إعداد الطالبتين :

- بن خليفة مريم
- بايشي فاطمة

إشراف الأستاذ :

د. بلال بوجمعة

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	د. بلوافي محمد	أستاذ محاضر .أ	رئيسا
02	د. بلال بوجمعة	أستاذ محاضر .أ	مشرفا
03	أ. بن زيدي عبد اللطيف	استاذ مساعد .ب	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي :2017/2016م

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ-ج
الفصل الاول : الاطار النظري لسياسة الانعاش الاقتصادي	
تمهيد	05
المبحث الاول : ماهية سياسة الانعاش الاقتصادي .	06
المطلب الاول الخلفية الاقتصادية لسياسات الانعاش بالجزائر وتعريفها	06
اولا : الخلفية الاقتصادية لظهور الانعاش الاقتصادي للجزائر	06
ثانيا : تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي	06
المطلب الثاني : دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و اهدافها:	07
أولا : الدوافع	07
ثانيا : اهداف سياسة الانعاش الاقتصادي	07
المطلب الثالث : وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	08
وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب	08
وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة العرض	08
المبحث الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	09
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	09
المطلب الثاني: برنامج دعمالنمو 2005-2009	11
المطلب الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	13
المبحث الثالث :السياسات التي رافقت سياسة دعم الانعاش الاقتصادي	15
المطلب الاول : السياسات التي رافقت سياسة الانعاش الاقتصادي.	15
المطلب الثاني : طرق تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي.	16
المطلب الثالث: الإصلاحات المصاحبة لسياسة دعم الانعاش الاقتصادي.	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني : عموميات حول سياسة التشغيل	
تمهيد	20

المبحث الاول: البطالة	21
المطلب الاول : تعريف البطالة	21
المطلب الثالث: قياس البطالة	22
المبحث الثاني : سوق العمل	24
المطلب الأول: مفهوم العمل ومحدداته.	24
المطلب الثاني: مفهوم سوق العمل .	25
اولا: تعريف سوق العمل	25
ثانيا: مؤشرات سوق العمل	26
المطلب الثالث:النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة.	27
المبحث الثالث : ماهية سياسة التشغيل	34
المطلب الاول: تعريف سياسة التشغيل وانواعها	34
المطلب الثاني: الابعاد الرئيسية لسياسة التشغيل	35
المطلب الثالث : الاليات والبرامج المعتمدة في دعم التشغيل في الجزائر.	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث: دراسة تقييميه لانعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر 2001-2014	
تمهيد	41
المبحث الأول: انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل	42
المطلب الأول: الآثار المحققة من مخطط الإنعاش الاقتصادي على التشغيل .	42
المطلب الثاني : الآثار المحققة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل .	44
المطلب الثالث : الآثار المحققة من البرنامج الخماسي 2010-.2014	47
المبحث الثاني : هيكل القوة العاملة في الجزائر	49
المطلب الأول : هيكل القوة العاملة المشتغلة	49
المطلب الثاني : هيكل القوة العاملة غير المشتغلة	54
المطلب الثالث: تقييم التشغيل في الجزائر .	57
خلاصة الفصل	60
خاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	65

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1-1	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي من 2001-2004	10
الجدول رقم 1- 2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى 2009	13
الجدول رقم 1- 3	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010 الي 2014	14
الجدول رقم 3-1	مناصب الشغل المستحدثة في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 ألى 2003	43
الجدول رقم 3-2	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005 إلى 2009	46
الجدول رقم 3-3	المناصب المستحدثة لسنة 2011	47
الجدول رقم 3-4	تطور حجم السكان والقوة العاملة	50
الجدول رقم 3-5	نسب العمالة المشتغلة وفق لفئة العمر	50
الجدول رقم 3-6	حجم العمالة المشتغلة وفق النوع	51
الجدول رقم 3-7	توزيع العمالة المشتغلة وفق القطاعات	52
الجدول رقم 3-8	توزيع حجم العمالة المشتغلة وفق المنطقة	53
الجدول رقم 3-9	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق الفئة العمرية	54
الجدول رقم 3-10	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق النوع	55
الجدول رقم 3-11	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق المنطقة	56

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1-1	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	27
الشكل رقم 1-2	منحنى الطلب عن العمل عند الكلاسيك	28
الشكل رقم 1-3	منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك	28
الشكل رقم 1-4	منحنى عرض العمل عند كينز	30
الشكل رقم 1-5	التوازن في سوق العمل عند كينز	31
الشكل رقم 3-1	مناصب الشغل المشتحدثة في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي	44
الشكل رقم 3-2	توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق لفئة العمر	50
الشكل رقم 3-3	توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق النوع	51
الشكل رقم 3-4	توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق القطاعات	52
الشكل رقم 3-5	توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق المنطقة	54
الشكل رقم 3-6	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق الفئة العمرية	55
الشكل رقم 3-7	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق النوع	56
الشكل رقم 3-8	توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق المنطقة	57
الشكل رقم 3-9	تطور نسب الموظفين في الجزائر	58

مقدمة

مقدمة

يعيش العالم على واقع العديد من التحولات والاختلالات في ميادينه الاقتصادية الامر الذي أثر في قدراته على انجاز مشاريعها التنموية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية حيث أدت هذه التحولات الى التخلي على النهج الاشتراكي في معظم الدول التي سارت عليه.

ولمواجهة هذه الاختلالات والمشاكل لجأت الدول النامية الى تطبيق استراتيجيات تنموية متعددة ومختلفة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات اصلاحية اختلفت باختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية ،غير أن الواقع يثبت أن اقتصاديات هذه البلدان لازالت تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي.

والجزائر على غرار الدول جسدت عدة برامج ومخططات تنموية تتماشى والوضع السائد لكل مرحلة، فقد تبنت نظام الاقتصاد الموجه املا منها على أن يحقق لها الرقي الاجتماعي والاقتصادي، لكن بعد السقوط الحر لأسعار البترول عام 1986 ساءت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية و لمسايرة الازمة اضطرت الى تبني برامج واصلاحات في اطار اتفاقيات صندوق النقد الدولي، ألا أن هذه الإصلاحات ادت الى تدهور كبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تحسنت الوضعية المالية للجزائر بسبب الارتفاع الذي سجله سعر البترول ومن أجل التخفيف من الاوضاع السابقة باشرت الجزائر في تعميق الاصلاحات الاقتصادية من خلال تنفيذ سياسة مالية توسعية منذ 2001 ممثلة في برامج الانعاش الاقتصادي و التي حددت له مبالغ مالية ضخمة لتنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو ومنه خلق فرص عمل جديدة .

إشكالية البحث : ومن هنا تبرز معالم اشكاليتنا فيما يلي :

ما مدى تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي على واقع الشغل في الجزائر؟

وللإلمام بالموضوع من جميع جوانبه المختلفة أرتأينا الى طرح مجموعة من التساؤلات :

- فيما تكمن سياسة الانعاش الاقتصادي ؟
- ما المقصود بسوق العمل وكيف يتم التوازن فيه ؟
- هل ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة ؟

فرضيات الدراسة : ولمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- سياسة الإنعاش الاقتصادي تعد سياسة مالية توسعية تقوم على فكرة الطلب الكلي الفعال.
- سوق العمل هو السوق الذي يلتقي فيه طالبي العمل وعارضيه ويتم التوازن فيه عند توازي العرض مع الطلب .

- ان تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي يساهم في توفير مناصب شغل نظرا للمبالغ الضخمة التي ارصدت له .

اهمية الموضوع : تكمن اهمية هذا الموضوع في معرفة مدى تأثير التطبيق الفعلي لبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة الممتدة 2001- 2014 و قدرته في استحداث مناصب شغل.

اهداف الدراسة: يتمثل الهدف من هذا الموضوع في

- ابراز اثر برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل.
- معرفة تطور سوق العمل خلال هذه الفترة.

هيكل الدراسة : من أجل موضوع دراستنا قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاث فصول رئيسية اين تناولنا في فصله الاول ماهية سياسة الانعاش الاقتصادي و حاولنا من خلاله التطرق الى برامج سياسة الانعاش الاقتصادي و إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بها و السياسات و الاصلاحات التي رافقتها.

اما الفصل الثاني حاولنا من خلاله التطرق الى عموميات حول التشغيل من خلال الوقوف على البطالة و سوق العمل و هذا لارتباطهما و تأثر كل منهما بالأخر و ذلك بإعطاء تعريف لكل من سوق العمل و البطالة كما تطرقنا الى انواع سياسة التشغيل و الآليات و البرامج المنتهجة في الجزائر لترقية التشغيل .

و في الفصل الثالث قمنا بتقسيم البرامج التي اعتمدتها الجزائر في الفترة مع تبيان أهم المؤشرات التي تقيم بها سياسة التشغيل .

المنهج المتبع: و لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع، اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الاحصائي التحليلي الذي يفسر وضعية سوق العمل في ظل البرامج .

حدود الدراسة : من أجل حصر الموضوع و بلوغ الاهداف المرجوة من الدراسة التي تشمل دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة 2001-2014 و ذلك للوقوف على تقييم فعالية برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل .

الدراسات السابقة: من ابرز الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

- عياش بوليحة, دراسة اقتصادية لبرامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001- 2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3، 2011.وتمثلت إشكاليه الرئيسية في إبرار هل حققت برامج التنمية الاقتصادية المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتدة في فترة ما بين 2001-2004 الأهداف التي بنيت على أساسها هذا البرنامج.
- كريم بودخدخ،اثر سياسة الإنفاق العام على النمو دراسة حالة الجزائر من 2000-2009،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة دالي إبراهيم

الجزائر، 2010،وتمثلت الاشكالية الرئيسية في كيف تؤثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009.

- شلالي فارس ،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل، وتمثلت اشكاليته الرئسية في على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنت من إنقاص معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004 وهل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها
مستقبلا على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009 ؟.

صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي وجهتنا في هذا الموضوع هي تباين البيانات والإحصاءات واختلافها من مصدر لأخر.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي

تمهيد

أدت الاوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، والتي تميزت بارتفاع معدلات البطالة والفقر، ونتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بداية من 2001 اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية تجسدت في برامج تنموية من اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف عن هذه البرامج من خلال المباحث الثلاث :

المبحث الاول : الخلفية الاقتصادية لسياسة الانعاش الاقتصادي وتعريفه

المبحث الثاني : برامج الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2001-2014

المبحث الثالث :السياسات والاصلاحات التي رافقت سياسة الانعاش الاقتصادي

المبحث الاول : ماهية سياسة الانعاش الاقتصادي .

مرت الجزائرخلال التسعينات وضعية اقتصادية صعبة ،ومع مطلع 2000 تحسنت الوضعية المالية مما دفعها لتبني اصلاحات اقتصادية لانعاش الاقتصاد الوطني .

المطلب الاول الخلفية الاقتصادية لسياسات الانعاش بالجزائر وتعريفها

اولا : الخلفية الاقتصادية لظهور الانعاش الاقتصادي للجزائر

مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج و مخططات تتماشى و الوضع السائد لكل مرحلة فقد تبنت نظام الاقتصاد الموجه املا منها على ان تحقق لها اهدافها في التنمية و الرقي الاجتماعي و الاقتصادي, حيث تم اعتماد اسلوب التخطيط كوسيلة للوصول الى هذه الاهداف . لكن بعد الازمة العالمية 1986 نتج عنها مؤشرات خطيرة سواء في معدلات النمو و الاستثمار او البطالة او التضخم كل هذا قاد السلطات الجزائرية الى اعادة النظر في جميع القوانين التي تحكم سير الاقتصاد و انتهى الامر بتبني نظام اقتصاد السوق . فقد لجأت الجزائر الى الهيئات المالية الدولية أهمها FMI, BM تحت ضغوط اقتصادية جد صعبة، وبالرغم من المجهودات المبذولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فان المنافع المحتملة لعملية التحرير والاصلاح لم تتحقق في مجموعها، و نتيجة في معدل مستوى المعيشة للسكان وانتشار فاضح الفقر اتجه تفكير الدولة الى العمل على تكثيف الإصلاحات لهشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثورة، لذلك حاولت أن تستفيد من الوضع المالي الجديد الناتج عن ارتفاع اسعار البترول ابتداءا من سنة 2000 وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري[1].

ثانيا : تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

هي "عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة و تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن اطار سياسة الاقلاع الاقتصادي و تحفيز حركية الاستثمار و النمو من جديد" [2]

وتعرف كذالك على أنها "إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب " و من ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الاولى و تهدف لدعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية اضافة الى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الانفاق قصد تحفيز الانتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة [3] .

---

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصادي الكلي**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 309.

[2] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن الملتقى العربي الاول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ جمهورية مصر، جامعة البويرة، 25-28 يناير 2015، ص3.

[3] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة , العدد 10، 2012،ص148 .

المطلب الثاني : دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و اهدافها:

أولا : الدوافع

تطبق سياسة الانعاش لعدة اسباب اهمها :

1) **ضعف معدل النمو الاقتصادي** : اثرت الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (87-94)0.5% و هو ما أخذ بالحكومة الى تطبيق برامج و سياسات اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي[1]

2) **ارتفاع معدل البطالة :** تعد مشكلة البطالة من بين اخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلقته من اثار اقتصادية و اجتماعية لذا حاولت الحكومة المتعاقبة منذ الاستقلال و الى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية . و يعود ارتفاع البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب و عوامل متدخلة فبالإضافة الى عامل النمو الديموغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986 الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداءا من 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 94 ساهمت في رفع معدلات البطالة [2].

3) **ارتفاع نسبة الفقر و انخفاض المستوى المعيشي للسكان** : حيث بلغ معدل الفقر اعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل الى 14.1 % من مجموع السكان بعد ما كان لا يتجاوز 8.1 % سنة 1986 و يفسر هذا الارتفاع بالأثار التي خلفتها الازمة الاقتصادية سنة 1986 في مختلف القطاعات الاقتصادية مما ادى الى انخفاض معدل الدخل الفردي بنسب كبيرة [3]

ثانيا : اهداف سياسة الانعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي اصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فإن الاهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي

1. تنشيط الطلب الكلي .
2. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

---

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ما بين 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12 ديسمبر2012، ص 244.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الانعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد9، 2013، ص 44.

[3] مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**, مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014، جامعة سطيف1, يومي 11-12 مارس 2013، ص5.

3. تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية [1].

المطلب الثالث : وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

يمكن تطبيق الانعاش الاقتصادي أما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض و القيام بذلك تستعمل الدولة واحدة من الوسائل أو الاثنين معا.

✎ **وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب:** و ذلك عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد منح البطالة, مساعدات اجتماعية مختلفة أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع و غيرها من أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح و بالتالي تحفيز للطلب .
- الانفاق العمومي الكلي‹ الاستهلاكي و الاستثماري › الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات .
- مشروعات الاشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لا سيما في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة التي تمكن الاقتصاد من الانتعاش و توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي الى زيادة دخول الافراد و من ثم تحفيز الاستهلاك و تحريك عملة الاقتصاد و انعاشه[2].

✎ **وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة العرض :** تهدف سياسة الانعاش بواسطة العرض الى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة و أكثر جاذبية و من أجل ذلك تتدخل الدولة بواسطة و سيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار و توسيع نشاطها مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات و برامج البحث و تطوير التكنولوجيات الجديدة[3].

---

[1] نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش في دعم النمو القطاعي الفلاحي في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، الشلف ، يومي 23-24/نوفمبر، 2014، ص3 .

[2] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[3] جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص6.

المبحث الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

شهدت السياسة الاقتصادية بالجزائر إبتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة حيث تم اقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

برنامج الإنعاش 2001-2004: قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج ثلاثي لتدعيم الإنعاش حيث خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 6.9 مليار دولار تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1], حيث يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية و تجسد ذلك في انجازات عديدة منها:

- دعم النشاطات الانتاجية , التنمية المحلية و البشرية.
- التشغيل و الحماية الاجتماعية, تنمية الموارد البشرية[2].

أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 : سطر برنامج الانعاش اربعة اهداف عملية و ثلاثة نوعية.

اما الاهداف العملية فتنطلق من:

1. اعادة تنشيط الطلب التي يجب ان يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل
2. ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسة الانتاج الصغيرة و المتوسطة لا سيما المحلية منها .
3. رد الاعتبار للمنشئات القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية.
4. تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية[3].

و ترمي هذه الاهداف العملية الى ثلاث أهداف نوعية هي:

- مكافحة الفقر, انشاء مناصب الشغل, تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد الجزائري
- ان برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى
- تركيز الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

---

[1] جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص7 .

[2] زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد7، جوان2010، ص200.

[3] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة، **اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 3

خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: من بين أهم الخصائص التي يتميز بها برنامج دعم الانعاش نذكر:

1. يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال .
2. تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث إن البرنامج اعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر
3. رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية ومنها عصرنة إدارة الضرائب.
4. نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي[1].

المعطيات والتنبوءات التي بني عليها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004

تبنت الحكومة هذا البرنامج وفقا لمعطيات مستقبلية وهي :

- وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية الالفين حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400مليار دج وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات 2.2%سنة 2000فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين
- استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998 حيث بلغت 19.8% بالنسبة لمجموع ايرادات الصادرات بعد ان كانت 47.5%[2]

الجدول 1-1 :مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل ، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2000-2010**،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2013، ص46.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن قطاع الاشغال الكبرى وهياكل قاعدية قد خصص له اكبر نسبة وهو من بين الاهتمامات الأولى للدولة ، فقد خصصت له 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، وذلك لانه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير ، وتوفير

[1] بوعشبة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الفترة11-12مارس 2013، ص 11.

[2] مسعود زكريا، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

بنية تحتية ملائمة وذلك للنهوض بالقطاع الخاص ، في حين ان التنمية المحلية والبشرية خصصت لها 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8 %، ثم من بعد دلك ياتي دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات الذي خصصت لهما الدولة 65.3 مليار دج و 45 مليار دج، أي بنسبة 12.4 % و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أفريل 2004 [1].

حيث خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج اي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى [2].

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش كونها مقيدة بأرقام محددة بآجال ترتبط بعمر البرنامج ويمكن تلخيصها على النحو التالي

* ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5%طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة .

* إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

* توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

* إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

* انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخوصصة، ومواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة[3]

خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

---

[1] علام عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص5

[2] مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، **برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014** ،الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي ،مؤتمر الاقتصاد الاقتصاد الدولي ,جامعة بشار , 2013, ص 14

[3] عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، رسالة ماجستر في علوم التسيير ،جامعة سطيف1 ،2014،ص 151.

تتمثل خاصية هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو منذ انطلاقه في 8 افريل 2005 الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بانه يشهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الايرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسع هذه

- برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الجنوب صودق عليه في مجلس الوزراء في جانفي 2006
- برنامج تكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا صادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2001
- برنامج تكميلي من 270000 سكن متوجها لامتصاص السكن الهش [1]

وقد تم العمل على انجاز الاف المنشأت الجديدة في المجالات التربوية ،الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن [2].

المعطيات والتنبؤات التي بنى عليها البرنامج

ان التنبؤات التي تضمنها البرنامج بنيت اساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004 واهم هذه التنبؤات :

- وضعية اقتصادية جد ايجابية تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو وانخفاض معدلات التضخم.
- التنبؤ بوفرة مالية وتمثلت في الارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط
- ارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما ادى الى ظهور بوادر وفرة مالية [3]

[1] بوعشبة مبارك, مرجع سبق ذكره.ص 14

[2] عبد الرحمان تومي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق ،دار الخلدونية ،الجزائر ،ط1 ،ص 246 [2] مسعودي زكريا , مرجع سبق ذكره ، ص6.

الجدول 1-2 :مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر :خيرجة حمزة، حاج قويدرعبد الهادي، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2014**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المكانية والإقليمية في الجزائر، جامعة ادرار، 06-07 نوفمبر،2013، ص6

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البرنامج الموجه لتحسين ظروف معيشة السكان و المتمثل في قطاع التنمية المحلية و البشرية استفاد من مبلغ قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 45.5 % من اجمالي البرنامج التكميلي، في حين ان قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية استفاد من مبلغ قدر ب1703.1 مليار دج ، أي 40.5 % من اجمالي البرنامج التكميلي . اما فيما يتعلق بقطاع الصناعة ، الفلاحة و الصيد البحري فقد استفاد من مبلغ قدر ب 337.2 مليار دج و هو ما يمثل 8 % من إجمالي البرنامج. في حين استفاد القطاع الاداري الحكومي من مبلغ قدر ب 203.9 مليار دج أي 4.8 % من اجمالي البرنامج التكميلي . و استفاد قطاع التكنولوجيات الحديثة من مبلغ قدر ب 50 مليار أي ما يعادل 1.% من اجمالي البرنامج التكميلي.

المطلب الثالث برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الاقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية .

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار بحيث خصصت نسبة كبيرة منه لتأهيل الموارد البشرية والتي قدرت ب 40%[1]. ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ويشمل برنامج توطيد النمو شقين اثنين هما :

01 - استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .

[1] مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، **اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الاهداف الانمائية للألفية الثالثة** ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جوان 2013، ص16.

02 - اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار [1].

أهداف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يهدف برنامج توطيد النمو الى :

- تحسين التنمية البشرية حيث شكلت الجزء الاكبر .
- مواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني .
- تشجيع انشاء مناصب الشغل وتطوير اقتصاد المعرفة [2].

الجدول 1-3 :مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

البرامج	المبالغ المخصصة للبرامج /مليار دينار	%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	**45.42**
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	**38.52**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	**16.05**

المصدر :نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد12، ديسمبر،2012، ص256

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان برنامج تحسين ظروف معيشة السكان و المتمثل في قطاع التنمية المحلية و البشرية استفاد من مبلغ قدر ب 9903 مليار دينار، ما يمثل 45.42% في المائة من اجمالي البرنامج الخماسي، في حين استفاد برنامج تطوير الهياكل القاعدية من حصة بقيمة 8400 مليار دينار أي 38.52% في المائة من إجمالي البرنامج، كما استفاد برنامج دعم التنمية الاقتصادية و المتمثل في قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري و التشغيل من مبلغ بقيمة 3500 مليار دينار و هي تمثل حوالي 16.05 في المائة من إجمالي البرنامج[3].

[1] بيان اجتماع مجلس الوزارء عقد يوم 24ماي 2010 ، برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

[2] هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الأهداف الانمائية للألفية** ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد6 افريل، 2014، ص16.

[3] سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، **سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 60

المبحث الثالث :السياسات التي رافقت سياسة دعم الانعاش الاقتصادي

المطلب الاول : السياسات التي رافقت سياسة الانعاش الاقتصادي.

إن تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي يتطلب توفير موارد هامة ، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية ، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بصفة فعالة، وفي هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والاحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي[1] :

الجدول 1-4 يمثل السياسات التي رافقت سياسة الانعاش الاقتصادي

	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية الصناعية التنافسية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة، 2011، ص 140.

يتضح من خلال الجدول أعلاه انه من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج عملت الحكومة على تبني مجموعة من السياسات المصاحبة لسياسة دعم الإنعاش الاقتصادي إي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الإعمال للمؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

[1] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 140.

المطلب الثاني : طرق تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي.

قصد السير الحسن لسياسة الإنعاش الاقتصادي يجب ان ترافقه عدة إجراءات تضمن حسن تنفذه، وتزيل كل العوائق التي يصادفها خلال مختلف مراحله، إضافة الى ضمان عقلانية في تخصيص استغلال الموارد الموجهة لهذا المشروع وتنقسم هذه الاجراءات الى قسمين هما:

1. **التأكد من نوعية انجاز المنشات .**

ويتحقق ذلك من خلال إيجاد حلول واجراءات خاصة ومتعددة الإشكال و الانجازات المتأخرة وذات التكاليف الزائدة قصد ضمان حسن تنفيذ المشاريع المسجلة وذلك باحترام الاجال المحددة وبأحسن التكاليف في تنفيذ مشاريع الاستثمار وترقية كفاءات التسيير التقنية والمالية وفي هذا الإطار يجب القيام بعدة اجراءات هي :

- التعرف الجيد على مختلف محتويات الدراسات المسبقة الخاصة بكل مشروع، وكذا متابعة تنفيذ هذه الدراسات .
- توسيع دراسة تقييم المشاريع .
- اضافة الى ذلك يجب القيام بتنظيم دورات تكوينية للإطارات العمومية في مجال تقنيات تسير المشاريع .
- تقييم وتقوية كفاءات وقدرات الجماعات المحلية فيما يخص تسيير البرامج، وفي هذا الإطار فانه لا يجب ادراج اي مشروع أو أية عملية في ميزانية التجهيز التابعة للدولة ما عدا تلك المتعلقة بمشاريع الاستثمار العمومي و المبنية على اساس دراسة علمية كاملة وقابلة للتنفيذ وفق الاسعار المحلية .

2. **اشراك المِؤسسة العمومية المحلية .**

السعي من اجل المساهمة الفعالة للمشاريع في تحقيق اهداف الانعاش بمساهمة المؤسسة الاقتصادية للبلد في تنفيذ مختلف المشاريع وهذا يعتبر شرطا ضروريا في اطار برامج الانعاش الاقتصادي بهدف الاستفادة من القدرات غير المستعملة او المستعملة بصفة جزئية والتي يمكن ان تكون مصدر ثروة مستقبلا او يمكن ان تكون احد محاور القطاع الانتاجي في السنوات المقبلة.

و بالتالي فانه من الضروري وضع المعلومات الاقتصادية في متناول المتعاملين وتنظيم الكفاءات بين مسؤولي الإدارات العمومية وأرباب العمل [1].

المطلب الثالث: الإصلاحات المصاحبة لسياسة دعم الانعاش الاقتصادي.

في 4جانفي 2001 من تاريخ انعقاد المجلس الوطني لمساهمات الدولة وتطبيق لبرنامج رئيس الجمهورية، اين تم تحديد القطاعات الواجبة الاصلاح فيها.

[1] عياش بوليحة، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الا قتصادي المطبق في الجزائر** ، الفترة 2001–2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 58.

تهدف هذه الاصلاحات الى ضمان حسن تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي من خلال اعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وتسهيل كل الطرق من اجل توقيع عملية اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

وفيما يلي نتطرق الى اهم ما ورد فيها:

1. **مشروع قانون تسيير رؤوس الاموال التجارية .**

نص هذا القانون على النقاط التالية :

- حل الشركات القابضة .
- تسيير الدولة اموالها وفق قانون العرض والطلب ورسم إستراتجيتها الاقتصادية .
- ضمان استقلالية صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة لصالح وزارة المساهمة

2.**قانون الاستثمار** : نص هذا القانون على ما يلي :

- حدد الاستثمارات التي تدخل في اطار النشاط الاقتصادي والاستثمارات المنمية للقدرات التأهيل والهيكلة.
- انشاء وكالة للاستثمار و الشراكة.

انشاء المجلس الوطني للاستثمار يراسه رئيس الحكومة. منح امتيازات للمستثمرين عامة خاصة.

3 .**قانون الخوصصة:**

فتح هذا القانون المجال واسعا لعمليات الخوصصة ولكن دون ضوابط و لا تشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على الشغل أو رفعه أو تطوير الإنتاج.

4.**القوانين المتعلقة بقطاع المحروقات:**

يهدف هذا المشروع إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الدولة، وهذا عن طريق تطويره وتنميته [1].

5.**قانون المالية لسنة 2001:**

يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تثمين ميزانية الدولة و التحكم
في تسيير الأموال العمومية و تعزيز إجراءات الاستقرار الداخلي و دعم الإصلاحات الهيكلي.

6. **قانون المالية التكميلي لسنة 2001:**

ويعتبر إصداره بداية لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001إلى 2004و تخصيص أول مبلغ من الغلاف الإجمالي المقدر ب 525مليار دج[2] .

[1] عياش بولحية، مرجع سبق ذكره ،ص 201.

[2] قانون رقم 12-01المؤرخ في 27 ربيع الثاني سنة ، 1422الموافق ل 19جويلية سنة ، 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ،الصادر ، بالجريدة الرسمية رقم 38الصادرة بتاريخ 21 جويلية سنة 2001 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن صياغة برامج الانعاش الاقتصادي الممتدة من 2001-2014 التي خصصت لها مبالغ ضخمة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والذي مس معظم القطاعات كتحسين الاطار المعيشي للسكان دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية معتمدة في ذلك على مجموعة من الاجراءات والاصلاحات مع الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاهداف من بينها الرفع من مستوى التشغيل .

الفصل الثاني:
عموميات حول
سياسة التشغيل

تمهيد

أصبح التشغيل في الآونة الاخيرة يأخذ حيزا كبير في الدراسات الاقتصادية الحديثة، مما يستدعي رسم سياسة تشغيلية، قصد التوازن في سوق العمل والتقليل من حدة البطالة لذلك تسعى الحكومات إلى وضع سياسة تشغيلية لمضاعفة فرص العمل عن طريق مجموعة من الهيئات والبرامج لذا سنحاول في هذا الفصل إعطاء بعض المفاهيم والتعاريف الاساسية عن البطالة وسوق العمل، وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: البطالة ونعرض من خلاله إلى تعريف البطالة، وّأنواعها وطرق قياسها.

المبحث الثاني : سوق العمل والذي تضمن تعريف العمل، وأنواع العمل ثم التعرف على سوق العمل.

المبحث الثالث :سياسة التشغيل ويتضمن تعريف سياسة التشغيل، والآليات المساعدة على التشغيل.

المبحث الاول: البطالة

تسعى كل الدول وكذلك بعض الهيئات الدولية المهتمة إلى دراسة وتحليل الاقتصاديات بغرض التعرف على احتياجات سوق العمل لذلك تلجا إلى استعمال مجموعة من المؤشرات، ولعل من بين أهم المؤشرات الكمية قياس البطالة ومعدلات التشغيل.

المطلب الاول : تعريف البطالة

تعريف البطالة : يمكن ان تعرف البطالة بصورة عامة على " أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل"[1].

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16سنة و 60 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا.

هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق .

-أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

-أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك[2].

وتعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل" بأن العاطل عن العمل هو كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى"[3].

وتصنف البطالة في الاحصائيات الرسمية تبعا لفئات العمر والجنس ودرجة الخبرة والتعليم[4].

المطلب الثاني: أنواع البطالة : وقبل الانتقال الى انواع البطالة المختلفة نود الاشارة الى ما يسمى **قانون آكان** :الذي يشير إلى ان كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% يقابله زيادة مقدارها 1 %في معدل البطالة[5]

ومن بين انواع البطالة :

1. **البطالة الاختيارية** : تظهر هذه البطالة عندما يقوم العميل بالتعطل بمحض إرادته دون إي سيطرة أو اجبار خارجي ، ويندرج تحت هذه البطالة ما يعرف ب:

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2009، ص189.

[2] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010، ص11.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 52.

[4] عبد الرحمان يسرى، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 ص 207.

[5] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار وائل، عمان،2007، ص 193.

❖ **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة [1]

❖ **البطالة الاحتكاكية** :هي التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ،اي عدم التقاء جانب الطلب بجانب العرض.[2]

2. **البطالة الدورية** :هي التي تتأثر بالأزمات الاقتصادية من ركود وتضخم اقتصادي وتغيرات التي تحدث فيه [3]

3. **البطالة الاجبارية** : هي تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع السعر مع ثبات معدل الاجر النقدي[4].

4. **البطالة المقنعة** : تسمى مقنعة ومستترة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي او الوظائف الحكومية [5].

5. **البطالة الكلية** = (بطالة احتكاكية +بطالة هيكلية) +(بطالة الطلب) [6].

المطلب الثالث: قياس البطالة

القياس الرسمي للبطالة : يقاس معدل البطالة من خلال نسبة العاطلون عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل أو القوة العاملة (الفئة النشطة) وفق المعادلة التالية:

معدل البطالة =إجمالي عدد العاطلين عن العمل/حجم القوة العاملة (الفئة النشطة)* 100=إجمالي عدد العاطلين عن العمل/العاملون +العاطلون[7].

الفئة النشطة:(القوة العاملة) تحتوي على الأفراد(15-60) القادرين على العمل و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

أ – **العاملون(population occupée)**:هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب –**العاطلون(chômeurs)**:هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

---

[1] براق محمد، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،ص

[2] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،2008، ص235.

[3] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره ص 190.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص11.

[5] سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13-14، افريل،2011، ص 285.

[6] عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، رمضان محمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الاسكندرية،2004-2005، ص238.

[7] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل، عمان، 2007، ص25.

هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

•**الأفراد دون سن معينة** : تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.

•**الأفراد فوق سن معينة** :هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60أ و 65سنة.

•**الأفراد من فئات معينة** : التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى و طلبة المدارس. ...

•**الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل** : كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف[1].

[1] عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر،1997، ص ص310-312.

المبحث الثاني : سوق العمل

سوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى حيث يعد العمل كأحد أهم عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي، ومن ثم برزت أهمية دراسته من طرف العديد من الاقتصادين بمختلف توجهاتهم الفكرية.

المطلب الأول: مفهوم العمل ومحدداته.

تعريف العمل

يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الانسان سواء كان عقليا أو عضليا بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية.

كما يشير مفهوم العمل إلى البعد الإجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل، وهو مزاولة لنشاط ما قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات، تبعا للاتفاقية التي تمّت بين العامل ومستخدميه، فيما يتعلق بمواصفات وحجم وآجال إنتاجه لهذه السلع والخدمات، أو المشاركة في إنتاجها بتنفيذ المهام الموّكلة إليه، مقابل الحصول على أجر مسبقا متفق عليه[1].

كما توجد للعمل أنواع و أنظمة مختلفة منها:

1 – **نظام الرق** : و هو يعني امتلاك و إستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، و نميز منه نوعين الرق قصد إنتاج الخيرات و الرق المتعلق بالخدمات المنزلية، النوع الأول يتم فيه إستخدام المملوك في الزراعة و الصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد إستعمارها من طرف الأوربيين و انتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة، 1865 أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، و هو يزول تدريجيا، لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة.

2 – **نظام العمل المضظر (العبودية):** و هو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ. يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام في اوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى الى ظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع.و من مميزات هذا النظام:

– أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض.

–في حالة زراعة قطعة أرضه الشخصية (للعبد) يدفع قسط معين من الثمار لسيده.

–الالتزام بالبقاء على قطعة أرضه لا يغادرها.

3 – **العمل بالأجرة:** هو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، و الذي يميزه العمل المضظر هو أن العامل حر في شخصه، ضف الى ذلك انه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، و يقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل و طبيعته و عمولته.

[1] دحماني محمد أدريوش، **اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 42.

4 – أنواع أخرى للعمل : هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة، و هو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة[1].

المطلب الثاني: مفهوم سوق العمل .

اولا: تعريف سوق العمل

يعرف سوق العمل بانه المكان الذي يجتمع فيه المشترين والبائعين لهذه الخدمات والمقصود بالبائع العمال الذين يرغبون في تأجير خدماتهم ، أما المشتري فهو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمال [2].

ويعرف كذالك بأنه : الالية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الاجور والتوظيف [3] . من مميزاته ما يلي:

1–غياب المنافسة الكاملة :يعني عدم وجود اجر واحد للسوق مقابل الاعمال المتشابهة ومن اسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الاجور العالية بالنسبة للعمال .كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الاجور العالية.

2–سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة .

3–تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة ، كمية وقت الفارغ ،مستوى الدخل ،نوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة .

4–تاثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي :وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:

عندما تحل الالة محل الايدي العاملة ،يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة .

تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى ،ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال .

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوق بالمعنى الاقتصادي[4] وتتمثل محددات سوق العمل فيما يلي :

---

[1] أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص ص56–57.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ،ص23.

[3] نعمت الله نجيب ابراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية، الابراهيمية الاسكندرية، 1997، ص11 .

[4] سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة** ،جامعة الجزائر 3، مداخلة الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13–14 افريل 2011، ص287.

1. **الطلب على العمل:**

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج. إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق. بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

2. **عرض العمل** :بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم تحديد ظروف عرض العمل.

3. **توازن سوق العمل** : يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض العمل هذا العنصر والطلب عليه وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن [1].

ثانيا: مؤشرات سوق العمل

مؤشرات سوق العمل : من أجل تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل توجد هنالك عدة مؤشرات نذكر منها

- ✓ **معدل النشاط** :يعبر عنه بالنسبة بين الفئة النشطة و فئة السكان الكلية، حيث:

معدل النشاط =الفئة النشطة /الفئة الكلية[2].

- ✓ **معدل التشغيل** :يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة، أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة حيث: معدل التشغيل =العاملون /الفئة النشطة .

تطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة، أي

معدل التشغيل% = 1− معدل البطالة %.

- ✓ **معدل العمالة**:هو نسبة المشتغلين (العمال) الى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق)

معدل العمالة = مجموع العمال /مجموع السكان في سن العمل *100[3].

---

[1] نعمت الله نجيب ابراهيم، **نظريات اقتصاد العمل**، الدار الجامعية والابراهيمية الاسكندرية، 1997، ص ص 11−15

[2] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، ص181.

[3] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004، ص 11.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة.

1 - سوق العمل و البطالة عند الكلاسيك:

أولا: سوق العمل

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

أ –حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج.

ب لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع و الخدمات' حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض.

ت تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة.

ث حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة، و تدخل الدولة غير ضروري[1].

ويتحدد توازن سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل **(LD)** مع منحنى العرض على العمل **(LS)** كما يلي:

1. عرض العمل : حسب الكلاسيك، عرض العمل له علاقة طردية بمعدل الأجر الحقيقي؛ فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز Wو مستوى الأسعار العام بالرمز P و إلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز w، فان هذا الأخير يتحدد كما يلي: **w = W/ P** أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل:

LS =LS (w) = LS(W /P) و العلاقة بين عرض العمل **LS** و معدل الأجر الحقيقيw ايجابية أي أن :

$$LS' = d\,LS / d\,W \ldots\ldots > 0$$

الشكل رقم 2-1 منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

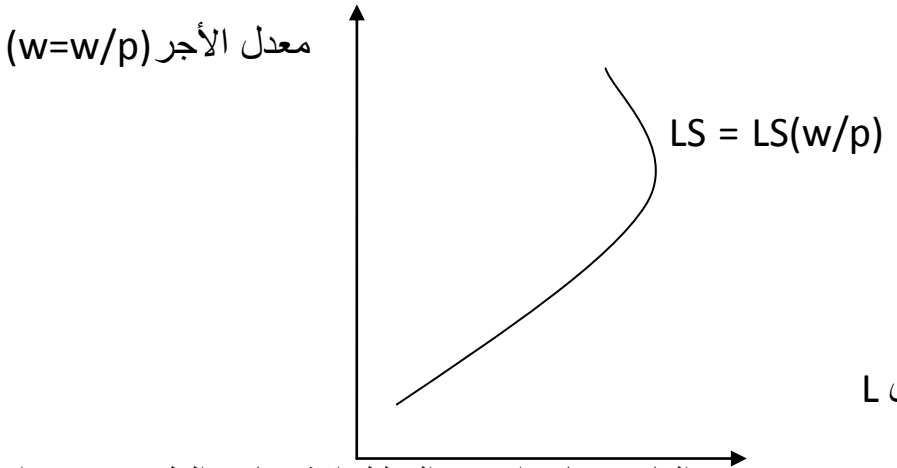

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر ،1994، ص98.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص58

حيث أنه كلما أُريَ الحصول على مقدار عرض أكبر من العمل،كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

2- **الطلب على العمل** :إن الطلب على العمل له علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي، ففي ظل المنافسة الكاملة وقاعدة تعظيم الربح، فعلى أصحاب المؤسسات اختيار حجم الإنتاج والتشغيل المناسب، الذين يتساوى عندهما سعر المنتج أو الخدمة مع التكلفة الحدية للعمل.

ومع اعتبار أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل هي متناقصة كما سبق و أن ذكرنا ؛ فإن منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم 2-1: منحنى الطلب عن العمل عند الكلاسيك

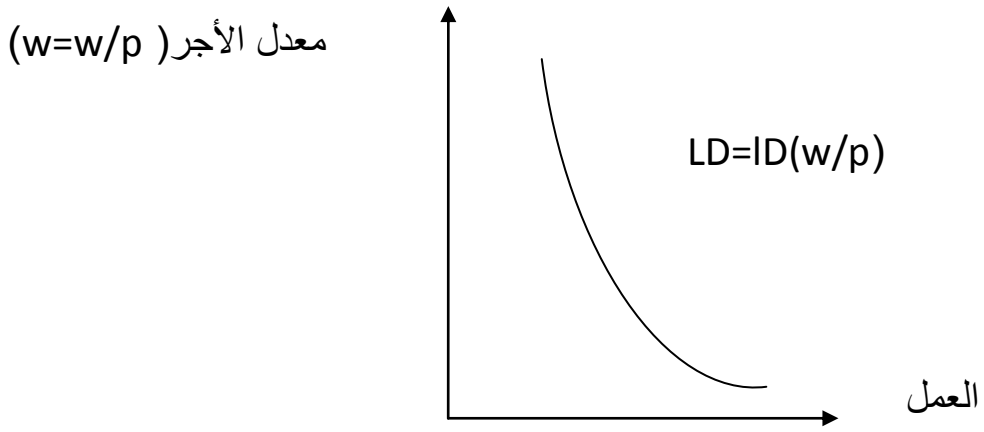

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص101

حيث أن أي زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاض معدل الأجر الحقيقي[1].

3-توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل(Ls) والطلب عليه (Ld)أي : (Ld = Ls) فعنده يتحدد حجم العمالة التوازني، وكذلك معدل الأجر التوازني ويمكن توضيح ذلك بيانيا في الشكل الموالي

الشكل 2-3 توازن سوق العمل عن الكلاسيك

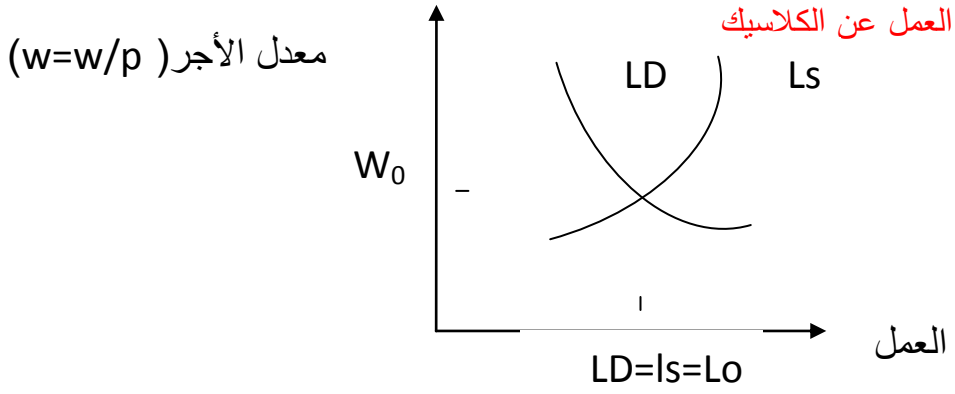

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق،ص105

[1] محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-101 (بتصرف).

فمن خلال قانون المنافذ **لساي** يرى الكلاسيك أن الإقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية و إذا وجدت فهي بطالة إختيارية، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الأجر المنخفض السائد في السوق، تتكفل باستعابها آلية الأجور، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالإنخفاض .

و يقر الكلاسيكيون أن السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة، هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدني للأجور أعلى من أجر التوازن[1].

ثانيا: البطالة عند الكلاسيك:

إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل، حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقاته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة ، حيث أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة

وفقا للنموذج الكلاسيكي، مع ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية. بمعنى آخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي[2].

2 - سوق العمل و البطالة عند كينز:

كان لحدوث أزمة الكساد العالمي دور كبير في بروز الأفكار الكنيزية بقيادة جون ماينرد كينز (1883- 1946) بعد نشره لكتابه الشهير سنة 1936"النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" حيث أن ما تناوله الكتاب يتعلّق أساسا بكيفية معالجة البطالة وضمان التشغيل الكامل الذي عرض به المدرسة الكلاسيكية. هذه الأخيرة التي كانت ترى أن البطالة ظاهرة مؤقتة، ومعالجتها تتم في السوق بصورة تلقائية، غير أن العالم شهد عكس ذلك فارتفعت نسبة البطالة وقلّ الإنتاج والدخل لسنوات طويلة[3].

1-الطلب على العمل : لا يختلف كينز عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فنموذج الدالة المعتبر هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير و له نفس الخصائص **Y= F(N) مع كون d :F(N)/ dn > 0 ، d² F(N)/ dN² < 0**

غير أن كينز لما تناول موضوع الطلب على العمل تناوله تحت تسمية الطلب الفعال

---

[1] محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، **الإقتصاد الكلي(تحليل نظري و تطبيقي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان،2007، ص 72

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 233

و معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع[1].

2-عرض العمل:

بالنسبة لدالة عرض العمل، اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:

أ -رفض كينز اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي.أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة .

ب -يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين. بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط، وهو يفرض أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل .

إذن، دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الاسمي وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 2-4: منحنى عرض العمل عند كينز

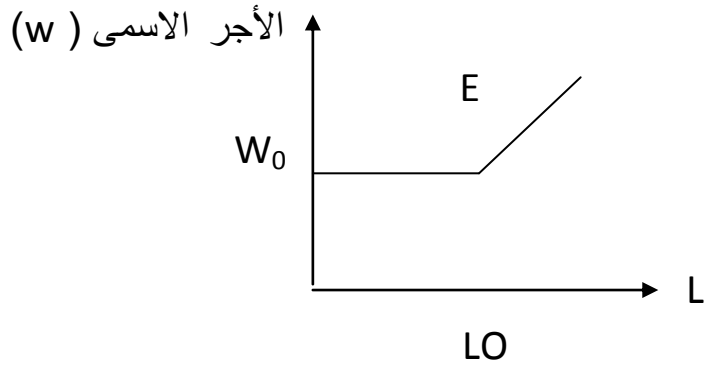

المصدر :محمد شريف المان ' مرجع سبق ذكره 'ص 383.

نستنتج أن عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي، وإنما هو دالة في الأجر الاسمي الذي لا ينخفض عن السقف W0 مهما كانت الكمية المعروضة والمحصورة بين الصفر و (،) L0كما هو مبين في الشكل. ويفيد الجزء المتصاعد من المنحنى أنه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداء من النقطةE[2].

[1] محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص276.

[2] محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص280.

3-التوازن

الشكل6 : مستوى التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل الكينزي

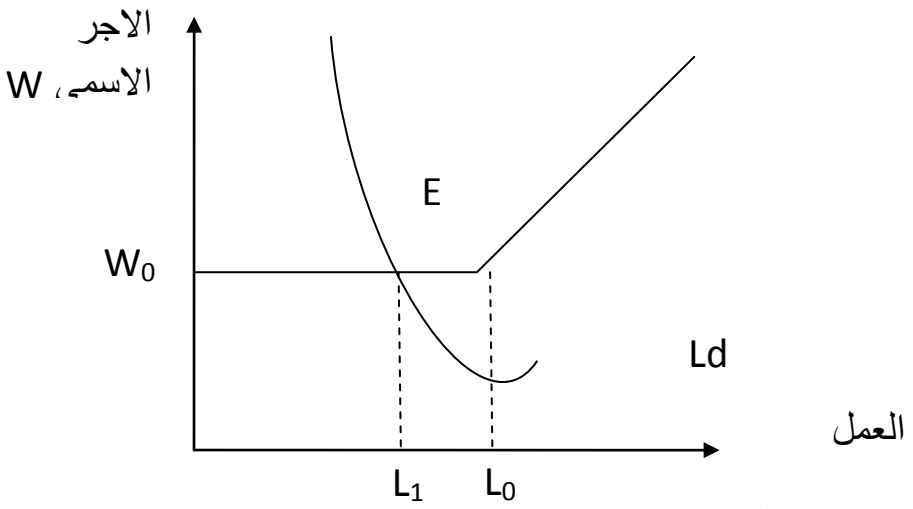

المصدر:محمد شريف المان ،مرجع سبق ذكره ،ص

من المنحنى نلاحظ أنه عند النقطة(E) يتحدد حجم الطلب و حجم العرض و كذلك معدل الأجر الاسمي و الحقيقي التوازن، و من الملاحظ أن هذا التوازن هو الاستخدام غير الكامل و حجم البطالة غير الإرادية يقاس بالفرق N2-N [1].

ثانيا: البطالة عند كينز:

إن الحالة المسماة بـ " البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل (Ls > Ld)

و أرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم. فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج، وتظهر البطالة بين العمال.

للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل. كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العوائل[2].

3 - النظرية الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة:

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص337.

[2] محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص282.

عرف سوق العمل مع نهاية القرن الماضي العديد من التطورات والتحديات اذ لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية بمقدورهما تفسير معدلات البطالة المرتفعة و بذلك ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة ، ولعل أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

1.نظرية البحث عن العمل :

ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت. إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فانه ينفق المال من أجل تنقلاته، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

أ - التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

ب - الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

ت - هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه .

البطالة اختيارية (احتكاكية) حسب هذه النظرية، وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة، ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

1-عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم.

2-إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين[1].

2-نظرية العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد: تقوم هذه النظرية على طبيعة العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل ونميز بين نظريتين:

أ - **نظرية العقود الضمنية:** تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية لان fالأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية، و عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن ، بالإضافة أن للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات ، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أ نها:

لم تستطيع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933) بل

[1] بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال 1990-2005**، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، رسالة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009، ص 24.

اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي، ولا تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار[1].

ب- **نظرية كفاءة الاجور :**

تقوم هذه النظرية على زيادة الاجور أعلى من الاجور التوازنية والهدف منها الرغبة في جلب ذوي المهارات العالية ،وتشجيع العمال على البقاء ،وزيادة إنتاجيتهم.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال[2].

3.نظرية اختلال السوق:تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار و الأجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع. وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

- **النوع الأول** :ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي

النوع الثاني :في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات، أهمها:

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.

[1] -شلالي فارس، مرجع سابق ذكره ، ص27.

[2] عياش بولحية، مرجع سابق، ص15.

•وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية.

• تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية[1].

المبحث الثالث : ماهية سياسة التشغيل

يعد مصطلح سياسات التشغيل من المفاهيم التي تتدرج في إطار البرامج التنموية لأي بلد؛ حيث أنها تتدرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية ، من أجل تنمية فرص العمل نموا يتناسق كماً و كيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني ؛ أين يعد العمل اللائق مؤشر على فعالية سياسة التشغيل المنتهجة في بلد ما.

المطلب الاول: تعريف سياسة التشغيل وانواعها

قبل التطرق لتعريف سياسة التشغيل نقوم بتعريف كلا من التشغيل والسياسة

التشغيل هو: القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل.

و تعرف السياسة بأنها مجموعة من الاجراءات الادارية والتدابير التنظيمية.[2]

تعريف سياسة التشغيل : مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد، والمتوخاة من أجل تحقيق أهداف وأغراض محددة كميّة ونوعيّة للتشغيل في البلد. وهي تشتمل على خطة لما يجب القيام به، تم اختيارها من بين البدائل، في ضوء ظروف معينة[3].

أنواع سياسة التشغيل :يوجد نوعين لسياسة التشغيل تتمثل في :

السياسة النشطة : وتتم من خلال الخلق الحقيقي لمناصب الشغل ، وذلك من خلال محاور مختلفة:

1.تقديم الحوافز لإنشاء المشروعات الخاصة وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2.تدعيم الطلب الكلي لان زيادة الطلب على السلع والخدمات يزيد من الحافز لدى المنتجين لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف.

3.حل مشكلة القوة العاملة من خلال توفير فرص للتكوين وتحسين المهارات لزيادة فرصهم وإمكاناتهم في الحصول على مناصب الشغل.

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص31.

[2] رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر** ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5،2011، ص69

[3] منظمة العمل الدولية ، سياسة التشغيل الوطنية ، دليل استرشادي،ط 1،2014،ص15.

السياسة الخاملة :وتتضمن مجموعة الإجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الآثار السلبية لازمة البطالة، وذلك من خلال مختلف الإجراءات التي تقدم بها المنح للعاطلين عن العمل،مثل المنح النقدية وبرامج انتظار التشغيل وعقود الإدماج ...الخ[1].

أهداف سياسة التشغيل : أن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمة بعدها الاستراتيجي من الاهداف التي يمكن تحققها على أرض الواقع وفي هذا الاطار يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل .
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.
- الرفع .من مستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الاداء.
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الاطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بالدولة [2]

المطلب الثاني: الابعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

لقد كانت سياسات التشغيل و مكافحة البطالة دوما و لإزالة جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر باعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية

1) البعد الاقتصادي : يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف 0المجالات و قطاعات النشاط بما يسمح بأحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تطوير أنماط الانتاج و تحسين النوعية و المردودية و منافسة المنتوج الاجنبي و ربح المعركة التكنولوجيا السريعة التطور

2) البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن افة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب عامة , و ذوي المؤهلات الجامعية و المتوسطة خاصة و العمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع و ابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس و التهميش و الإقصاء و ما يترتب عن ذلك من أفكار و تصرفات افل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب اولا و بالبلاد ثانيا و تقصد بذلك اللجوء الى الهجرة السرية نحو الضفة الاخرى من البحر الابيض المتوسط و النمو على قيم و تقاليد و قوانين البلاد و ما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة[3].

---

[1] نور الدين حامد، فلة عاشور، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية 13-14 افريل 2014، ص223.

[2] عبد اللطيف أشهنو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية،1982 ، ص125.

[3] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة** ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي15-16 نوفمبر2011، ص5.

3)البعد التنظيمي و الهيكلي: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها و التي تبدأ من المستوى المكاني المحلي, أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:[7]

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل،
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق2009.
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج[1].

المطلب الثالث : الاليات والبرامج المعتمدة في دعم التشغيل في الجزائر.

ادى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية واعادة هيكلة المؤسسات التي تفا قم اختلالات سوق العمل عبر اليد العاملة خاصة ذوي الكفاءات وفي اطار مواجهة هذا المشكل تدخلت الدولة عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل نلخصها:

1 - **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :** والتي تهتم بفئة الشباب ذوي المشاريع والتي تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة وهي : هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997 ويهدف هذا الجهاز الى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات و تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب[2]

2 - **عقود ما قبل التشغيل:** أصبح يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات PID يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل، بالإضافة إلى تشجيع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19سنة و35 سنة[3].

3 - **الأجهزة التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة** : تم إنشاؤه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.وأكبر موجة تسجيل في نظام

---

[1] بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9ديسمبر 2014، ص562.

[2] مبروك رايس، عبد الحق رايس، **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في" مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري ،يومي 5-2013/05/6.

[3] زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص153 .

التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحنى الانتساب في التقلص، انطلاقا من سنة 1998
إلى غاية سنة2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن.منذ سنة 2004 وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل[1]

4 - **إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :** وتتكفل بجمع عروض العمل وتنظيم طلبات الشغل،وقد بلغ دعم الدولة لهذه الصيغ من التوظيف المؤقت ما بين (90-94) حوالي 9641 مليار دج.

5 - **برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة** (تكلفة الاستثمار محددة ب 4 مليون دج)، أنشأ سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل، و الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، و الذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة، عاطلون عن العمل وقت تسليم الملف، و القادرون على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع في حدود (5-10(% ومدعم ماليا من طرف (ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف)، و يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع والخدمات من خلال المؤسسات المصغرة، وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280 عامل، و التي تستفيد من إمتيازات جبائية و أسعار فائدة تفضيلية مخفضة[2].

6 - **الجهاز المساعد على الإدماج المهني :**

يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم **08-126** الصادر في 16 أفريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي

- عقود إدماج حاملي الشهادات.
- عقود الإدماج المهني.
- عقود تكوين وإدماج[3].

[1] غانم هاج، بودراع أمنية، **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة** ،المحور الرابع، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ،ص 12.

[2] نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ص 13 .

[3] براق محمد ، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ص9.

خلاصة الفصل

بعد تطرقنا للمفاهيم الاقتصادية للبطالة والحلول المقدمة من وجهة نظر كل مفكر ،فقد فسرها الكنزيون على أنها بطالة اجبارية ، باعتبارها مؤشرًا لضعف الأداء الاقتصادي ، وعليه كان تدخل الدولة ضروري من خلال زيادة الطلب الكلي الفعّال وذلك بوضع سياسات للتشغيل للحد من حده ظاهرة البطالة

إن سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد إما على استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات مصغرة، ومتوسطة وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل

الفصل الثالث:

دراسة تقييميه لانعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر 2001-2014

تمهيد

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التقليص من مشكلة البطالة ، هذه الاخيرة التي أصبحت أهم القضايا التي تشغل الحكومة على أعتبار أنها مشكلة تهدد الامن والاستقرار الوطني ، حيث سنحاول في هذا الفصل الى إجراء دراسة تقييمية عن وضعية التشغيل في الجزائر جراء تطبيق برامج الانعاش الثلاثة المطبقة خلال الفترة 2001-2014، ومدى مساهمتها في خلق مناصب شغل .

لذلك أرتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يتضمن كل مبحث ثلاث مطالب

حيث سنتناول في المبحث الاول : انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر 2001-2014

اما المبحث الثاني : تطرقنا إلى تطور سوق الشغل في الجزائر 2001-2014

المبحث الأول: انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل

إن الهدف العملي الذي تضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل ومن ثمة التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة .

المطلب الأول: الآثار المحققة من مخطط الإنعاش الاقتصادي على التشغيل .

عملت الحكومة على امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة والاعتماد على قطاع البناء الإشغال العمومية خير دليل على ذلك ، واهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها هو خلق ديناميكية في سوق العمل طيلة سنوات البرنامج ، حيث ان اكثر من 90 % من الغلاف المالي المخصصة له وجهت إلى القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل .

اما 10% المتبقية وهو ما يقارب 80 مليار دج وجهت لتعزيز السياسيات التشغيلية ومؤسساتها لتعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة تم تجهيز 165 وكالة جهوية ، حيث تحصل برنامج الإشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج لتعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة والذي يهدف إلى إنشاء ما يعادل 70000منصب دائم .

ويتوقع من هذا البرنامج إنشاء 7133750منصب عمل منها 296300منصب دائم إي بنسبة 42.5 %، وبتركيز على القطاعات التي توفر مناصب الشغل حيث 46.3 % لقطاع الفلاحة ،الصيد والموارد الصيد ب 14.02% وبدرجة اقل في السكان وفي إشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9.81%لكل منه ويقد ر متوسط تكلفة إنشاء مناصب شغل في اطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ب736 الف دج[1].

ثانيا: تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

يتوقف نجاح هذا البرنامج على التشغيل على مدى تحقيقه للعدد المتوقع استحداث مناصب الشغل والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية :

[1] عياش بوليحة، مرجع سابق ،ص46.

الجدول 3-1 : يمثل مناصب الشغل التي وفرها كل قطاع من 2001-2003

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	%
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية ،التكوين المهني ،التعليم العالي	64661	10.44
الري	48166	7.77
اشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5.52
منشأت ادراية	19381	3.13
منشأت شبابية وثقافية	17331	2.8
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، 11-12 مارس، 2013،جامعة سطيف 1، ص19.

الشكل رقم (3-1) نسب مناصب شغل المفتوحة في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2003

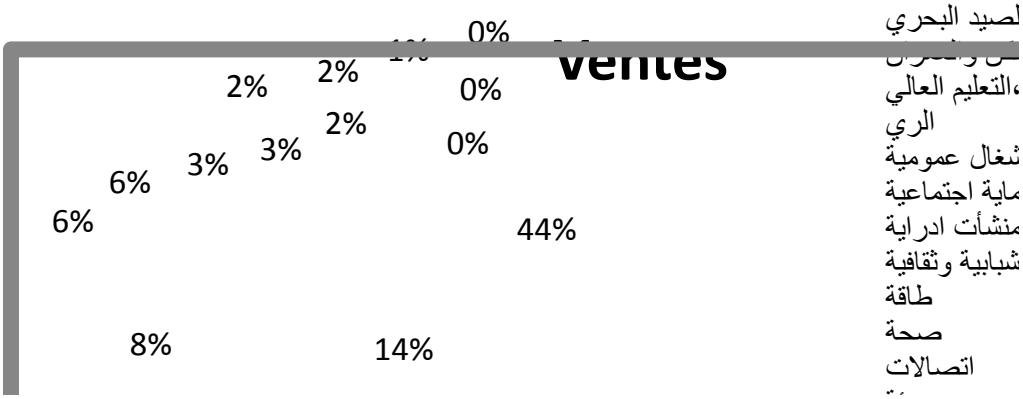

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم3-1

ما يلفت انتباهنا في هذا الشكل ان قطاع الفلاحة والصيد البجري احتلت اكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة والمقدرة ب 44.2% نتيجة للأثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ،ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53% وهي اغلبها مناصب مؤقتة ،أما قطاع التعليم فتبقى مشاركته بنسبة 10.44%في حين تبقى مساهمة باقي القطاعات في استحداث مناصب الشغل ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي سجل 0.34%من مناصب الشغل .

اما من حيث النتائج الفعلية التي افرزها البرنامج والمقدمة من طرف مندوب الانعاش الاقتصادي ،فيما يخص عدد المناصب الشغل قد فاقت التوقعات حيث انشئت 775632منصب شغل منها 479340 مناصب دائمة بنسبة 61.8% و296292 مناصب مؤقتة بنسبة 38.2% وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج هي[1] :

- لقد فاقت مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا ب:62482 منصب.
- غالبية المناصب المتوفرة هي مناصب دائمة بنسبة 61.8% من مجموع المناصب ، وهو ما لم يكن متوقعا حيث كان من المفروض أن يبلغ عدد المناصب 58%من المناصب الإجمالية ، وبهذا يكون البرنامج قد وفق لأكثر من خلق ديناميكية لسوق العمل وإنما لتحقيق الاستقرار المنشود به.

المطلب الثاني : الآثار المحققة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل .

يختلف هذا البرنامج عن سابقه من خلال القيمة الإجمالية له والتي تزيد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف والسعي إلى تحقق اثر ايجابي على التشغيل من خلال ربح رهانين أساسيين يتعلق الأمر الأول بفتح 100الف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009 ، أما الامر الثاني فيتعلق بتحقيق معدلات البطالة إلى اقل من 9 %خلال الفترة (2010-2013) من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو تتوزع كما يلي[2] :

[1] سعودي محمد، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة المدية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007، ص193.

[2] ليلى بن عاشو، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدع مة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص 71.

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصادين والشغل العمومي .
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

ووفق لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم منح امتيازات لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل (ENSEJ) والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة ،و لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم ، و رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [1].

تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو :

نظرا للمبالغ المالية الكبيرة التي خصص لها البرنامج لتغطية النقائص والاختلالات الاقتصادية و اختلالات سوق العمل ،ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج 2005-2009، والتي يبينها الجدول التالي:

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص23.

جدول 3-2: مناصب الشغل المفتوحة خلال الفترة(2005-2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009
أ-مناصب الشعل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات	
1-مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري -مؤسسات اخرى)	571797
2-مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
3- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
4-مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج اطارالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج اطار الفلاحة)	155110
5- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار ترتيب العقودما فبل التشغيل	225353
6- ترتيب المساعد على الادماج المهني	441914
7- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب -الوكالة -الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع أ	3166374
ب- معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة - الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	1865318
المجموع ب	1865318
المجموع العام (أ+ب)	5031692

المصدر: مسعودي زكرياء ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

من خلال الجدول نلاحظ ان الوظيف العمومي احتل اكبر نصيب في توفير مناصب الشغل ب 675947 منصب شغل، ويليه قطاع الفلاحة ب 666510 منصب شغل وبذلك تكون مناصب الشغل التي تم توفيرها عن طريق الادارات العمومية والمؤسسات اخذت النصيب الاكبر في توفير مناصب الشغل حيث قدرت ب31166374 منصب شغل بنسبة 62.92 %،اما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها ب1665318 منصب شغل بنسبة 37.08%و هذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها في هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل و هي تفوق مليوني عدد المناصب التي كان متوقع استحداثها.

المطلب الثالث : الآثار المحققة من برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

إن الأثر المتوخى من هذا البرنامج هو استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة2010 -2014 تفيد بما يلي[1]:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 3000.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني(DAIP) .
- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل) 200.000 : منصب شغل/السنة .

بمجموع معدل 600000 منصب شغل سنويا وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10% لآفاق 2014[2] ، وبخصوص القطاعات فيتوقع من قطاع الأشغال العمومية خلق 90000 منصب شغل في الفترة (2010-2014) [3]، قطاع السياحة المناصب المحتمل خلقها تقدر ب 57500 منصب عمل مباشر و 172500 منصب غير مباشر أي بمجموع 230.000 منصب شغل جديد في أفاق 2013.

تقييم برنامج التنمية الخماسي :

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل

من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدث في مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستوى معتبرا وهذا حسب البيانات الإحصائية الموجودة خلال سنة2011

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] سايبي صندرة، عطية مفيدة، **تقييم الانسجام الداخلي و الخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز على سياسة التعليم العالي و سياسة التجارة الخارجية**، مجلة العلوم الانسانية، عدد43 ، جوان 2015، مجلد أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، ص49.

[3] خطة عمل وبرامج قطاع الاشغال العمومية ، تقرير ملخص، حصيلة 2005- 2009 وبرنامج ،2010-2014 وزارة الاشغال العمومية، نوفمبر ،2009، ص13.

الجدول 3-3 يمثل المناصب المفتوحة سنة 2011

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال 2011
أ - مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات وفي إطار الاستثمارات	
1-مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات والهيئات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	135.248
2-مناصب الشغل التي استحدثت من طرف الادارات العمومية (الوظيف العمومي خارج DAIP)	162.764
3-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	213.848
4-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	25.666
5- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	48.784
6-ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	660.810
7-مناصب الشغل التي استحدثت في (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	128.357
8-مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	162.648
المجموع أ	1.538.235
ب -معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	396.796
لمجموع ب	396.796
المجموع العام (أ+ب)	1.935.031

المصدر: مسعودي زكرياء، مرجع سابق، ص29.

من خلال الجدول نلاحظ أن إشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة استحوذت خلال 2011على النصيب الأكبر في مناصب العمل والمقدرب 396796 منصب عمل، في حين ان التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ساهم ب 1935031من مناصب الشغل .

في حين حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 677412 منصب شغل بنسبة 6.66% سنة 2012، كما إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حققت في نفس السنة 8150 بنسبة 3% ، في حين تم استحداث 227200 منصب شغل بين 2009-2013،أما الصندوق الوطني للتامين على البطالة فحقق خلال نفس السنة 47800 منصب شغل

المبحث الثاني : هيكل القوة العاملة في الجزائر

تعتبر دراسة القوة العاملة من حيث حجمها وتركيبها العمري و المهني والتعليمي ومن حيث توزيعها على مواقع الإنتاج، على درجة كبيرة من الأهمية في اي بلد من البلدان، نظرا للعلاقة الوثيقة بين القوى العاملة وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد..

المطلب الأول : هيكل القوة العاملة المشتغلة

إن الفهم الشامل للعمالة بمختلف جوانبها يعتبر مطلبا اساسيا لتحديد مستويات العمالة ، ولكن قبل التطرق الى هيكل القوى العاملة المشتغلة نتطرق الى تطور حجم السكان خلال هذه الفترة لما له من اثر كبير في تحديد حجم الفئة النشطة ومن تم التأثير على حجم البطالة .والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 3-4 : تطور حجم السكان والقوى العاملة خلال 2001-2014

السنة	حجم السكان	الفئة النشطة	معدل النشاط	معدل البطالة
2001	304016	8568	41	27.3
2002	31357	8762	31.35	23.7
2003	31848	58762326	39.8	17.7
2004	32364	9469946	42.1	17.7
2005	32906	9492508	41.0	15.3
2006	33481	10109645	42.5	12.3
2007	34096	9968906	40.9	13.8
2008	34591	10315000	41.7	11.3
2009	35268	10544000	41.4	10.2
2010	35978	10812000	41.7	10
2011	36717	10611000	40.0	10
2012	37450	11423000	42.0	11
2013	38300	11964000	43.2	0.8
2014	39100	11716000	41.5	10.6

المصدر :اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم السكان وتزايدهم من سنة الى اخرى هو الذي يحدد لنا الفئة النشطة إقتصاديا وبالتالي معدل النشاط الذي تميز بتذبذب خلال هذه الفترة الا أن الحكومة عملت على رفع من مستوى معدلات التشغيل وهذا ما أنعكس على معدل البطالة الذي شهد إنخفضا من 27.3%سنة 2001الى 10.6%سنة 2014 وهذا ما يعكس قدرة الدولة على خفض معدلات البطالة.

اولا: القوى العاملة المشتغلة وفق الفئة العمرية 2001-2014

الجدول 3-5: يمثل نسب العمالة المشتغلة وفق لفئة العمر

	اقل من 20سنة	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	اكثر من 60
2001	5,98	13	15,45	15,04	14,42	11,85	10,12	6,98	3,59	3,53
2003	5,51	12,73	15,5	15,57	14,62	12,08	9,74	7,42	3,64	3,55
2004	16,89	40,42	45,89	41,64	37,95	31,67	25,35	20,22	11,33	9,13
2005	4,88	14,4	16,87	15,14	13,12	11,82	9,24	7,65	4,19	3,01
2006	5,29	13,54	15,33	14,71	14,12	13,59	9,3	7,02	3,9	3,15
5007	4,48	13,95	17,19	15,04	12,64	12,57	9,35	7,34	4,53	2,94
2008	4,53	13,96	17,39	14,61	12,87	11,83	10,01	7,23	4,69	2,84
2009	4,73	13,9	17,66	14,3	12,34	11,78	10,5	7,48	4,99	2,64
2010	3,93	13,46	17,39	14,76	12,43	11,54	10,88	7,47	5,26	2,81
2011	3,16	12,57	17,66	15,13	12,86	11,59	11,3	7,7	5,4	2,57
2012	3,56	13,5	18,44	16,22	12,25	11,22	10,35	7,1	4,86	2,45
2013	3,59	13,32	19,04	16,16	12,18	11,61	9,41	7,48	4,64	2,52
2014	3,3	13,15	18,36	16,37	12,55	11,29	9,86	7,63	4,83	2,49

المصدر معطيات الديوان الوطني للاحصاء2016.

ولتوضيح الصورة نستعرض الشكل التالي

الشكل رقم (3-2): توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق لفئات العمر

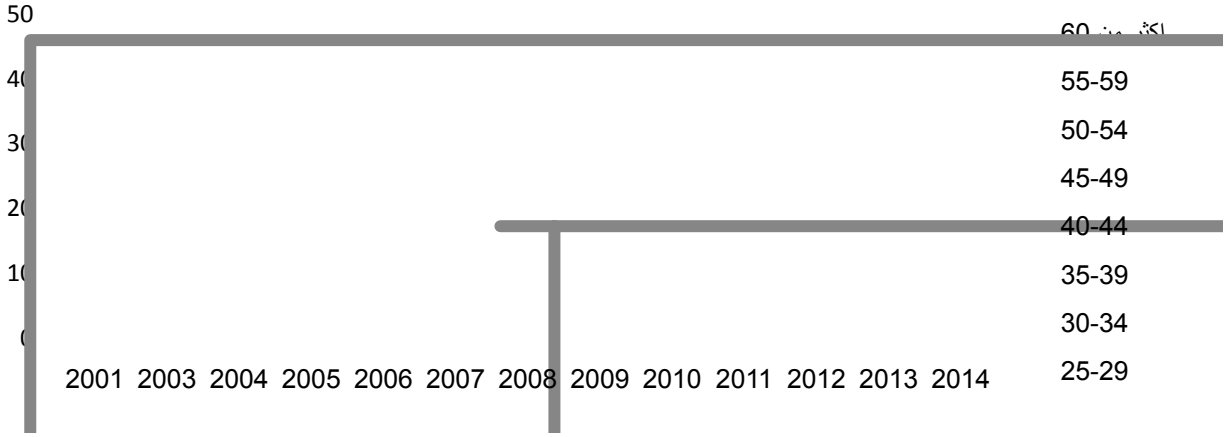

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-5

من خلال الشكل نلاحظ ان الفئة التي تحتل اكبر معدل تشغيل هي الفئة (25-29)على مدار سنوات الدراسة وهذا راجع لاهتمام الدولة بفئة الشباب ، حيث بلغت نسبة التشغيل سنة 2004 نسبة 45.89 % وتليها الفئة (30-34) سنة بنسبة 41.64 % ، في حين تحظى الفئة ما فوق 50 سنة ،

ثانيا: القوة العاملة المشغلة وفقا لعامل النوع :

الجدول 3-6: توزيع حجم العمالة المشتغلة وفق النوع (الوحدة بالاف)

السنة	الذكور	النسبة	اناث	النسبة	المجموع
2001	5345223	85,81	883549	14,18	6228772
2003	5751032	86,04	933024	13,95	6684056
2004	6439158	82,57	1359245	17,42	7798412
2005	6870348	85,4	1173872	14,59	8044220
2006	7371940	86,26	1173872	13,73	8545812
2007	7247367	84,32	1346876	15,67	8594243
2008	7718000	79,19	1428000	15,61	9146000
2009	8025000	84,72	1447000	15,27	9472000
2010	8262000	84,86	1474000	15,13	9736000
2011	8038000	83,73	1561000	16,26	9599000
2012	9281000	81,24	2142000	18,75	11423000
2013	8883000	82,34	1904000	17,65	10787000
2014	8516000	83,31	1723000	16,82	10239000

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء 2016

الشكل رقم(3-3) :توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق النوع

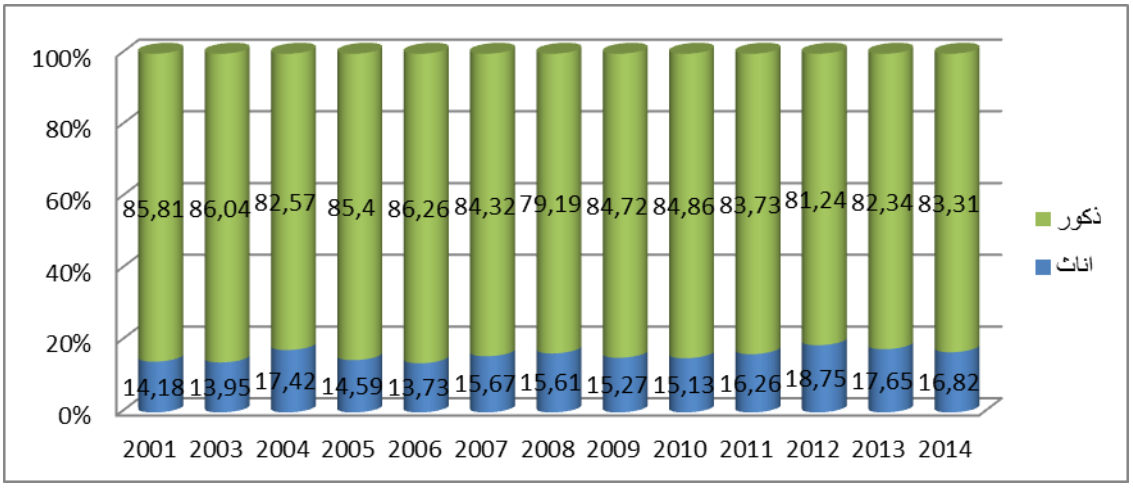

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-6

من خلال الشكل نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قطاع التشغيل مقارنة بالذكور حيث بلغت أعلى نسبة تشغيل سنة 2005 بنسبة 86.26 بالمئة ، في حين بلغت اعلى نسبة تشغيل المرأة سنة 2013 بنسبة 18.75 % .

الجدول 3-7 : توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاع (الوحدة : بالمئة)

	الفلاحة	الصناعة	البناء و الاشغال العمومية	الخدمات التجارة و الادارة
2001	21,06	13,82	14,44	54,67
2003	21,13	12,03	11,97	54,87
2004	20,74	13,6	12,41	53,25
2005	17,2	13,2	15,1	54,6
2006	18,1	14,2	14,2	53,4
2007	13,62	11,96	17,73	56,69
2008	13,7	12,5	17,2	56,6
2009	13,11	12,6	18,1	56,1
2010	11,67	13,73	19,37	55,23
2011	11,7	14,2	16,6	58,37
2012	9	13,1	16,6	61,6
2013	10,6	13	16,6	59,8
2014	8,8	12,6	17,8	60,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2017.

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-4) توزيع نسب العمالة وفق القطاعات

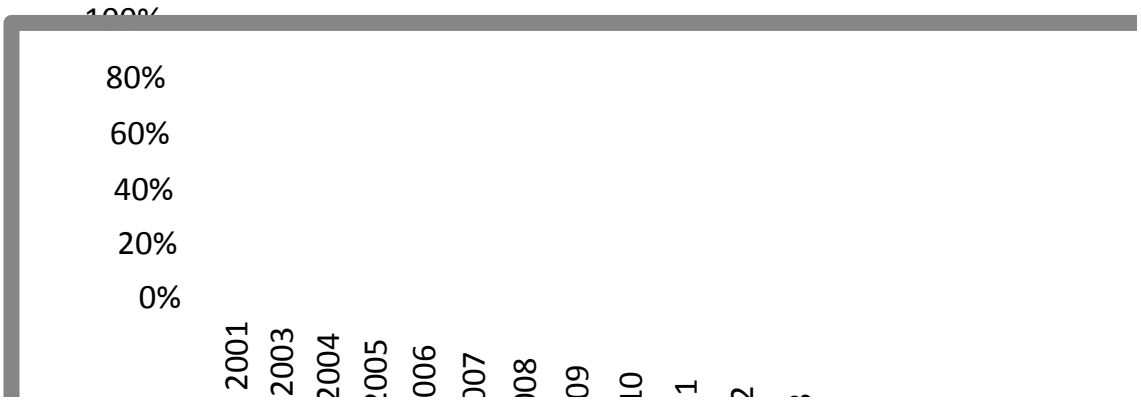

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 3-7

من خلال الجدول يتبين لنا جليا أن معدلات البطالة للفترة الممتدة2001-2004 قد انخفضت من خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى 17.7 **%**سنة 2004 بعدما كان**%** 27.3 سنة 2001 ، وهذا ما يوضح الأثر الإيجابي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ومساهمة كل القطاعات في توفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص العمالة فهي ترتكز بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات، هذا الأخير يضم أكثر من 50 **%**من القوى العاملة في ،يليه قطاع الفلاحة بلكثر من20 % اما البناء والأشغال العمومية بنسبة 12.41**%** في حين أن القطاع الصناعي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

إن مساهمة كل القطاعات في إحداث مناصب شغل خلال الفترة2005-2009 أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 15.3 **%** سنة 2005 إلى 10.2 **%** سنة 2009 .

حيث نجد أن حجم اليد العاملة ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 65 %من مناصب شغل ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 18 %منصب شغل نتيجة استقطابه لمشاريع ضخمة.

اما بالنسبة للفترة 2010-2014 فان مساهمة القطاعات في أحدث مناصب شغل أدت الى تذبذب في معدلات البطالة حيث بلغت 10.6% سنة 2014 .

أما فيما يخص العمالة فهي ترتكز بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 60.8 % اما قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 17 % في حين سجل قطاع الفلاحة نسبة ضعيفة تقدر ب8.8 %

ثالثا: القوة العاملة المشتغلة وفقا لعامل المنطقة :

الجدول3-8:توزيع حجم العمالة المشتغلة وفق المنطقة (الوحدة : بالاف)

	حضري	%	ريفي	%	االمجموع
2001	3590366	57,64	2638404	42,36	6228772
2003	3886288	58,14	2797768	41,86	6684056
2004	4548044	58,32	3250368	41,68	7798412
2005	4826063	59,99	3218157	40,01	8044220
2006	5290595	59,65	3257223	40,35	8545812
2007	5288589	61,54	3305654	38,46	8594243
2008	7749000	98,73	139000	15,27	9146000
2009	6627000	69,96	2845000	30,04	9472000
2010	6361000	65,33	3375000	34,67	9736000
2011	629000	65,6	3302000	34,4	9599000
2012	6868000	66,87	4555000	32,14	1423000
2013	7252000	67,22	3535000	32,77	10787000
2014	6862000	95,43	3377000	4,56	10239000

المصدر اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-5) :توزيع نسب العمالة المشتغلة وفق المنطقة

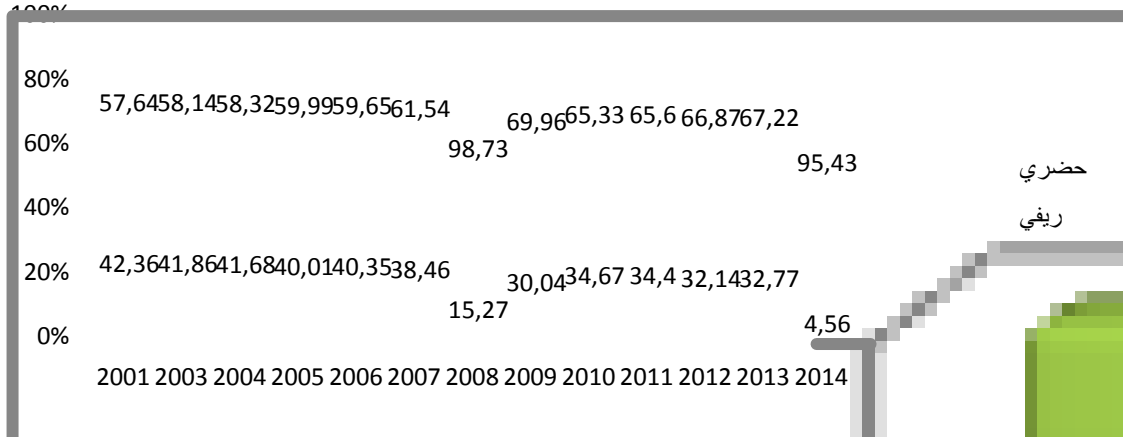

المصدر : من اعدا الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-8

من خلال الشكل نلاحظ عدم عدالة في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، حيث تركز أعلى نسبة عمالة في المناطق الحضرية وتقدر ب 95.43 % وهذا سنة 2014 ، في حين بلغت في نفس السنة 4.56 %بالمناطق الريفية وهذا راجع الى هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية التي تحضى بمرافق عمومية كبيرة .

المطلب الثاني : هيكل القوة العاملة الغير مشتغلة

لمعرفة السكان الذين تمسهم البطالة ومعرفة اين تتمركز ،وفي أي فئة ،وفي أي نوع توجب علينا أن ندرسها هي الاخرى من عدة تصنيفات اهمها ، المنطقة ، السن ، والجنس.

اولا : القوة العاملة الغير مشغلة وفق للفئة العمرية :

الجدول 3-9 توزيع نسب العمالة الغير مشتغلة وفق الفئة العمرية (الوحدة : بالمئة)

	20 -	24 -20	29- 25	34-30	39-35	44-40	49 - 45	54 - 50	59 - 55
2001	16,82	29,41	24,75	12,01	6,66	3,99	3,11	2,49	0,88
2003	15,84	32,09	24,51	11,82	6,34	3,4	3,01	1,94	0,77
2004	15,37	30,23	27,68	12,35	6,24	3,49	2,49	1,47	0,68
2005	14,2	33,2	27,5	12,2	5,8	3	2,2	1,3	0,5
2006	13,4	29,8	26,9	13,7	7,3	3,9	2,3	2,1	0,5
2007	12,7	30,7	28,6	13,6	6,8	3,5	1,6	1,8	0,7
2008	12	33,2	29,8	12,8	5,9	2,8	1,7	1,3	0,6
2009	11.66	31.9	29.73	13.24	6.06	2.98	1.77	1.58	0.93
2010	10,8	32,4	31,2	13	5,4	3	2	1,2	0,9
2011	8,9	32,1	30,4	12,6	7	3,3	3	1,3	1,2
2012	10,3	32,6	26,9	12,7	7,2	4,5	3	1,4	1,4
2013	11	31,8	26	13,8	7,4	4,3	2,7	2	1,1
2014	9,7	29,6	27,7	14	8,5	5,5	2,6	1,6	0,6

المصدر اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-6) توزيع نسب العمالة الغير مشتغلة وفق الفئة العمرية

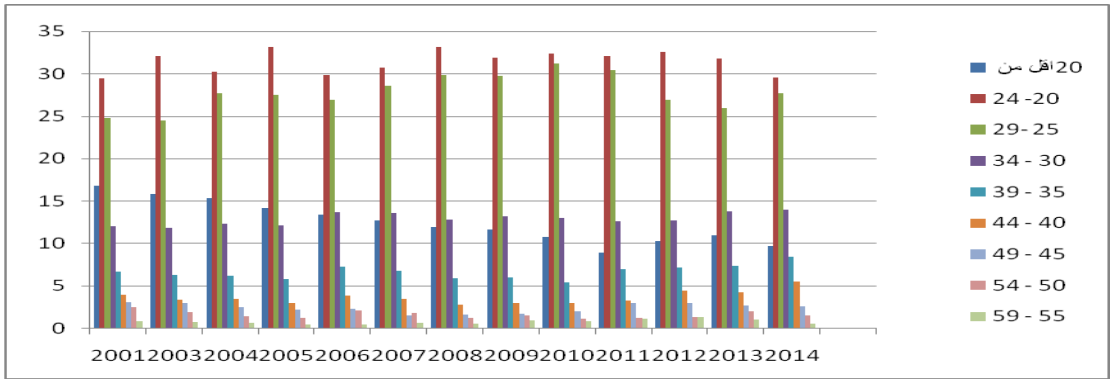

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-9

نلاحظ من خلال الشكل ان الفئة من (20-24) سنة تحتل أعلى نسبة من البطالة والمقدرة ب 32.6 % سنة 2012 ، تليها الفئة (25-29) سنة والتي بلغت أعلى بطالة بها سنة 2004 نسبة 27.68 % ، وهذا راجع الى عدم وجود مؤهلات تعليمية تتلائم مع سوق العمل ، وعلى العكس من ذلك تشهد الفئة من 50 فما فوق نسبة بطالة متدنية .

ثانيا :القوة العاملة غير المشغلة وفقا للنوع :

الجدول 3-10 توزيع العمالة غير المشغلة وفق النوع الوحدة :بالاف

السنوات	اناث	النسبة	ذكور	النسبة
2000	285	11,38	2225	88,62
2001	404	17,29	1934	82,71
2003	318	15,32	1759	84,68
2004	880	52,69	1370	81,99
2005	249	17,21	1199	82,79
2006	252	20,35	988	79,65
2007	302	22,02	1072	77,98
2008	301	25,75	868	74,25
2009	320	29,85	752	70,15
2010	348	32,34	728	67,66
2011	324	30,51	738	69,49

المصدر:اعتمادا على معطيات الديوان الوطني

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-7) توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفق للنوع.

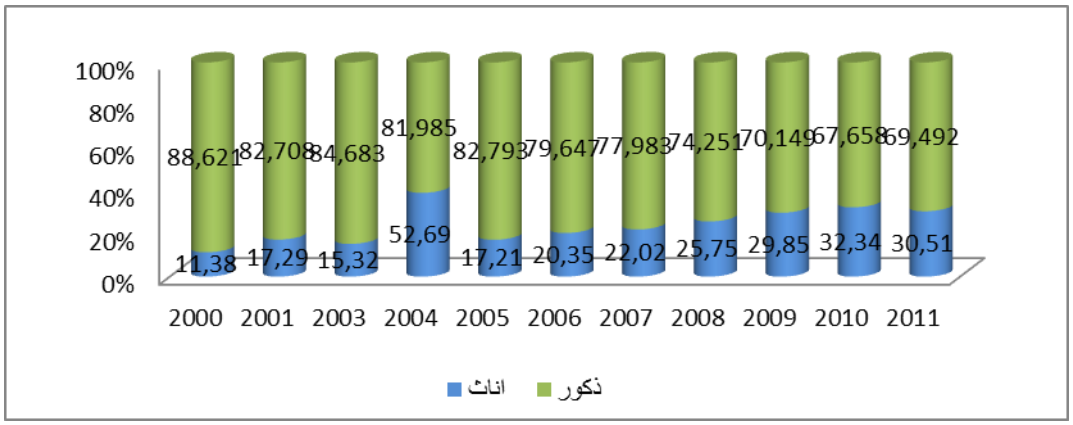

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتماد على معطيات الجدول رقم 3-10

من خلال الشكل يتضح ان فئة الذكور في حالة بطالة اكثر من الاناث حيث بلغت 84.68 % سنة 2003 كما انخفضت لتصل الى 69.49 % سنة 2011 ، في المقابل نجد ان نسبة البطالة عند الاناث تزداد كذالك لتصل 30.5 % سنة 2011 عما كانت عليه.

ويعود انخفاض البطالة من سنة لاخرى الى الدعم الذي تقدمه الدولة لفئة البطالين لمحاربة البطالة

ثالثا : توزيع العمالة غير المشتغلة وفق المنطقة

الجدول 3-11 توزيع العمالة غير المشغلة وفق للمنطقة (الوحدة بالاف)

السنوات	حضري	النسبة	ريفي	النسبة
2000	1577	62,82	933	37,18
2001	1455	62,21	3788	0,79
2003	1223	58,85	855	41,15
2004	994	59,49	1256	75,19
2005	835	57,66	613	42,34
2006	777	62,65	463	37,35
2007	878	63,89	496	36,11
2008	1012	86,57	157	13,43
2009	793	73,97	279	26,03
2010	754	70,07	322	29,93
2011	746	70,24	316	29,76

المصدر اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء.

الشكل رقم (3-8) : توزيع نسب العمالة الغير مشتغلة وفق للمنطقة

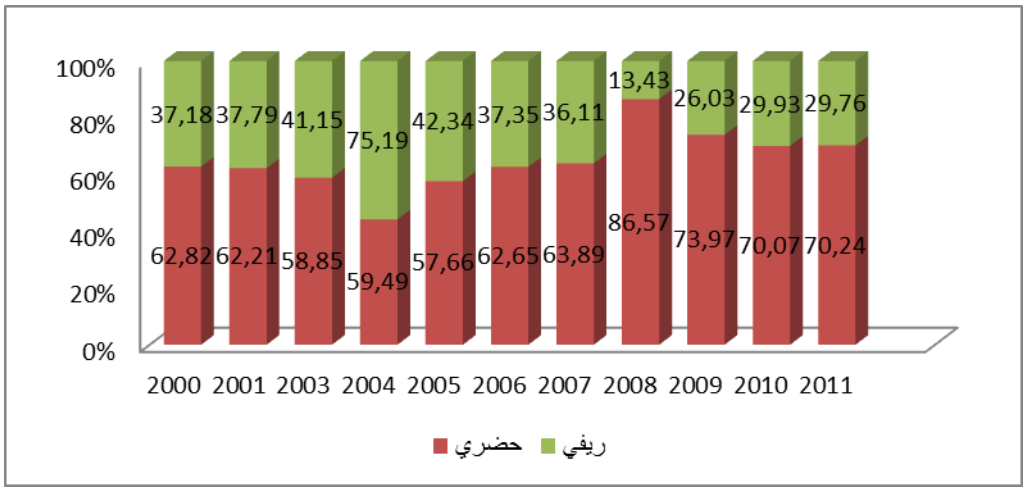

المصدر : من اعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-11

من خلال الشكل نلاحظ إن نسبة البطالة كبيرة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

المطلب الثالث: تقييم التشغيل في الجزائر .

ينطلق تقييم سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من المؤشرات التي توضح لنا مدى كفاءة سياسة التشغيل في الجزائر الا أننا سوف نتطرق الى مؤشرين وهما العمل اللائق ، والاجر العادل

اولا العمل اللائق : يدل العمل اللائق على ضرورة توفير الفرص للجميع للحصول على عمل لائق شكل موضوع "العمل اللائق" في الجزائر محور الندوة التي نظمها حزب جبهة التحرير الوطني ونشطها عدد من المختصين و الخبراء في عالم الشغل و التشريعات المتعلقة بالعمل لى توضيح مفهوم العمل اللائق في الجزائر من حيث الواقع و الآفاق و أشاروا الى أن مفهوم هذا المصطلح الجديد حسب منظمة العمل الدولية هو "حصول كل إنسان على العمل المناسب له و تقاضيه الأجر العادل عليه و أن يتمتع بكل حقوقه المادية والمعنوية[1] . كما أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد الغازي بجنيف السويسرية من خلال تعزيز دور منظمة العمل الدولية أن الجزائر حريصة على تحقيق مفهوم العمل اللائق وتوسيع الحماية الاجتماعية لكافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ، فحسب المادة 4 من القانون الجزائري التي تنص على "انه يعتبر عقد محدد المدة كل عقد مخصص :

- لشغل منصب شغل مؤقت
- لتعويض الشغور المؤقت لمنصب شغل
- في انتظار تنظيم مسابقة أو انشاء سلك جديد للموظفين وحسب المادة 8 التي تحدد مدة العقد كما يلي :
- لا يجوز ان يتعدى العقد سنة واحدة ويمكن أن يجدد لسنة واحدة حسب الاشكال نفسها وحسب السلطة المكلفة بالوظيفة[2] .

[1] نشر في الحوار يوم 27 - 02 - 2010 تم الاطلاع عليه يوم 17-02-2017 ://www.djazairess.com [1]

[2] المرسوم الرئاسي المؤرخ في 29-09-2007،يحدد كيفية توظيف الاعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم

ومن هنا يتضح لنا ابتعاد سياسة التشغيل في الجزائر عن مضامين العمل اللائق وذلك ان هذه المادة تشير الى تدمير الكفاءات لدى الموظفين ضمن هذه العقود ، كما تمس بكرامتهم الانسانية

ثانيا مؤشر الاجر العادل : يجسد الابتعاد من الاجر العادل المستمد من مبدأ السعر العادل غبان اجتماعيا جليا ويولد شعور بالاحتقار لدى الاجير ، بل وقد تمهد طريقا للعبودية والمقصود بالسعر العادل او الاجر العادل ،كما عرفه العبودية الاقتصادي الشهير فدرك هايك هو السعر او الاجر المعتاد الذي نعرفه او ذلك الذي نحصل عليه في حالة عدم وجود احتكار ، وفي الواقع اذا اردنا ان يعمل الافراد بكامل طاقتهم فيجب ان يجدو حسابهم واذا اردنا ان نترك لهم حرية الاختيار فسيحكمون بأنفسهم على الاهمية الاجتماعية لعملهم وسيقسونها بسلم واقعي[1]

فقد اشارة المادة 87 رقم 94-03 من قانون الاجر الوطني الادنى المضمون والمطبق بقطاعات النشاط بعد استشارة نقابات العمل ومستخدمين العمل والتنظيمات الرقابية ويراعى عند تحديد الاجر الوطني الادنى المضمون ما يلي :

- متوسط الانتاجية المسجلة
- الارقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك
- الظروف الاقتصادية العامة[2]

ويعرف الحد الادنى للأجر: بانه أقل أجر يمكن ان يدفعه صاحب العمل للعمال ،كان الكونجرس الامريكي أول من فرض مثل هذا الحد في عام 1938 ليضمن حصول العمال على الحد الادنى من مستوى المعيشة[3] غير أننا نجد في الواقع الاجور الممنوحة لفئة الادماج المهني غير مكافئة لساعات عملهم ، فهم يعملون بنفس دوام الموظفين الدائمين الا ان اجورهم تقل عليهم .

والشكل التالي يبين تطور الاجور في الجزائر لفترة 2001-2014 حسب الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم3-9 :يمثل تطور نسبة الموظفين بالجزائر

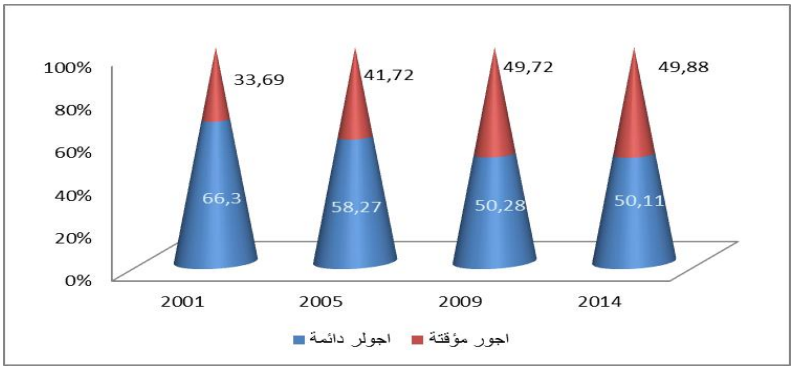

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتماد احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 2017

من خلال الشكل يتضح لنا أن الاجور الدائمة في تناقص خلال فترة الدراسة ، حيث كانت نسبة الاجور الدائمة لسنة 2001 تقدر ب%وهي نسبة معتبرة من حيث التشغيل ، وبدأت في الانخفاض مع ارتفاع نسبة

[1] رحيم حسين، **سياسات التحليل في الجزائر تحليل وتقييم**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013، ص 143.

[2] يوسف دلاندة ، **القانون المتعلق بعلاقات العمل (مدعم باحداث مبادئ واجتهادات المحكمة العليا** ، ط1، دار هومة، الجزائر، 2014، ص81

[3] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة، 2013، ص 87.

الاجور المؤقتة من سنة لاخر حيث 49.88%سنة 2014 وهذا راجع لزيادة عدد الموظفين في قطاع عقود ماقبل التشغيل والادماج المهني .

فحسب دراسة اجريت حول سوق العمل في الجزائز تبين أن 29%من المنتسبين 1000شخص كانو غير راضين على الاجور التي يتقاضونها ونسبة 77%لديهم طموح في العمل في الشركات المتعددة الجنسيات لارتفاع الاجور بها حتى لوكانت نفس الوظيفة[1] .

[1] رحيم حسين ، مرجع سابق ، ص 143

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا الى الانعكاس الايجابي لبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 على التشغيل من خلال المناصب التي تم استحداثها حيث أن غالبية هذه المناصب كانت دائمة خلال 2001-2004 والتي قدرت ب 61.8% من مجموع المناصب وهو مالم يكن متوقع وارتكزت أغلبية هذه المناصب على قطاع الخدمات والتجارة .

كما توصلنا الى أن العمالة ترتكز بشكل كبير في الفئة الشبانية ، وهذا راجع لاهتمام الدولة بفئة الشباب .

خاتمة

خاتمة

أن تنفيذ الحكومة لسياسة انعاش الاقتصادي مغايرة لسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات والتي ارصدت لها مبالغ ضخمة تقدر ب426 مليار دولار يدل على رغبة الحكومة في تحقيق تنمية مستدامة على مختلف القطاعات والتي من شانها استحدث مناصب شغل تقلل من حجم البطالة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني .

ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا إختبار الفرضيات ويتضح على النحو التي:

الفرضية الاولى: تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي احدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي سياسة ظرفية بدرجة الاولى.

الفرضية الثانية:يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض العمل والطلب عليه وفي حالة تساوي هذين العنصرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

الفرضية الثالثة: نظرا للمبالغ الضخمة التي خصصت لمختلف القطاعات كان لها أثر ايجابي على التشغيل ويظهر هذا من خلال انخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001الى 9.8%سنة 2013.

ومن دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج :

- عدم مرونة الجهاز الانتاجي يعكس عدم ملائمة النظرية الكينيزية التي اعدت وفقها سياسة الانعاش الاقتصادي مع الوضع الذي نعيشه .
- ان التأثير المباشر لسياسة الانعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء والاشغال العمومية وهذا راجع للمخصصات الكبيرة التي استفادت منها غير أن تأثير هذا القطاع كان ظرفي غير مستدام .
- اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة ،حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة ترتكز في القطاع الغير انتاجي عوض القطاع الانتاجي (الفلاحة والصناعة) واللذان يعتبران المحرك الاساسي للاقتصاد
- تمركز القوى العاملة في المناطق الحضرية مع سيطرة العمالة في فئة الذكور .
- تطور عدد الاجراء المؤقتين مع انخفاض الاجراء الدائمين وهذا راجع لتكثيف في مستوى التشغيل من خلال الاليات الموجهة لتشغيل الشباب عبر تدابير عقود ماقبل التشغيل وعقود الادماج المهني .

ولقد توصلنا من خلال هذا الى مجموعة من التوصيات

- العمل على مواصلة تحسين البنى التحتية وذلك لما له من أثر ايجابي على زيادة التشغيل من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير القطاع الخاص .
- على الدولة الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على ا انتقاء المشاريع بدلا من السياسات الاتفاقية ذات القيمة الانتاجية المرتفعة خاصة وان لم تتحقق الاهداف المرجوة منها .
- ينبغي على مخططي السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة الى تقليل عدد هذه الاهداف الى أقل قدر ممكن بهدف زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال التشغيل خاصة تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
2. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة، 2013.
3. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، ط1، دار وائل، عمان،2007.
4. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
5. عبد الرحمان تومي ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق** ،دار الخلدونية ،الجزائر ،ط1.
6. عبد الرحمان يسرى، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .
7. عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر،1997.
8. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، رمضان محمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، جامعة الاسكندرية،2004-2005.
9. عبد اللطيف أشهنو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية،1982 .
10. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
11. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصادي الكلي**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2006.
12. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2009.
13. محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، **الإقتصاد الكلي(تحليل نظري و تطبيقي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان،2007.
14. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل، عمان، 2007.
15. مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،2008.
16. نعمت الله نجيب ابراهيم، **نظريات اقتصاد العمل**، الدار الجامعية والابراهيمية الاسكندرية،1997.
17. يوسف دلاندة ، **القانون المتعلق بعلاقات العمل (مدعم باحداث مبادئ واجتهادات المحكمة العليا** ، ط1، دار هومة، الجزائر، 2014.

المذكرات والرسائل الجامعية :

18. بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال 1990-2005**، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، رسالة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2009.

19. دحماني محمد أدريوش، **اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013.

20. ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

21. سايح حنان ، بوعناني فاطمة الزهراء ، **سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

22. سعودي محمد، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة المدية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007.

23. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر**، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

24. شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،2004.

25. عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، رسالة ماجستر في علوم التسيير ،جامعة سطيف1 ،2014.

26. عياش بوليحة، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الا قتصادي المطبق في الجزائر** ، الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3،2011.

27. قنيدرة سمية ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2010.

28. ليلى بن عاشو، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009 .

المجلات :

29. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس.2013.

30. زرمان كريم ، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009،** مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد7، جوان2010.

31. رواب عمار ، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر** ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد5،2011.

32. زين العابدين معو ، مبروك ساحلي ، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر

33. سايبي صندرة، عطية مفيدة، **تقييم الانسجام الداخلي و الخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز على سياسة التعليم العالي و سياسة التجارة الخارجية،** مجلة العلوم الانسانية، عدد43 ، جوان 2015، مجلد أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 .

34. سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة** ،جامعة الجزائر 3، مداخلة الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13-14 افريل 2011.

35. غانم هاج، بودراع أمنية ، **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة** ،المحور الرابع، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة.

36. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،** مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

37. مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، **اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الاهداف الائنمائية للألفية الثالثة،** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جوان 2013

38. منظمة العمل الدولية ، سياسة التشغيل الوطنية ، دليل استرشادي،ط1،2014.

39. نبيل بوفليح ، **دراسة تقيمية لسياسة الانعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، 2013.

40. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ما بين 2000-2010،** أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12 ديسمبر2012.

41. هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الأهداف الانمائية للألفية** ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي، العدد 6 افريل، 2014.

الملتقيات والدوريات :

42. براق محمد ، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

43. بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9ديسمبر 2014.

44. بوعشبة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الفترة11-12مارس

45. جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

46. خطة عمل وبرامج قطاع الاشغال العمومية ، تقرير ملخص، حصيلة 2005- 2009 وبرنامج 2010-2014، وزارة الاشغال العمومية، نوفمبر 2009.

47. رحيم حسين، **سياسات التحليل في الجزائر تحليل وتقييم** ، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013.

48. سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13-14، افريل،2011.

49. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

50. العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014، جامعة سطيف1, يومي 11-12 مارس 2013.

51. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة** ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي15-16 نوفمبر2011.

52. علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن الملتقى العربي الاول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ جمهورية مصر، جامعة البويرة، 25-28 يناير 2015.

53. مبروك رايس، عبد الحق رايس ، **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في" مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري ،يومي 5-2013/05/6.

54. مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**, مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات

55. نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش في دعم النمو القطاعي الفلاحي في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، الشلف ، يومي 23-24/نوفمبر، 2014.

56. نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

57. نور الدين حامد، فلة عاشور، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية 13-14 افريل 2014.

58. مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى ، **برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014** ،الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي ،مؤتمر الاقتصاد الدولي , جامعة بشار ,2013

المراسم والقوانين:

59. بيان اجتماع مجلس الوزراء عقد يوم 24ماي 2010 ، برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

60. المرسوم الرئاسي المؤرخ في 29-09-2007،يحدد كيفية توظيف الاعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم

61. قانون رقم 12-01المؤرخ في 27 ربيع الثاني سنة ، 1422الموافق ل 19جويلية سنة ، 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ،الصادر ، بالجريدة الرسمية رقم 38الصادرة بتاريخ 21 جويلية سنة 2001 .

مواقع الانترنت :

62.2017://www.djazairess.com.

الملخص

تبنت الجزائر في الالفينات سياسة مالية توسعية تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي ،حيث تهدف هذه الدراسة الى اجراء تقييم لهذه البرامج عن طريق مدى نجاحها في التخفيض من مستويات البطالة ،

حيث بينت الدراسة أثر هذه البرامج في التخفيض من معدلات البطالة حيث وصل الى 9% سنة 2013 بعدما كان 27.3%سنة 2001 ،وكذالك زيادة فرص الشغل سواء الدائمة أو المؤقتة ،

ولكن يبقى أثر هذه البرامج على زيادة معدلات التشغيل ضئيلا ومحدوداً ويرجع السبب الى ضعف ومرونة الجهاز الانتاجي

الكلمات المفتاحية : سياسة التشغيل , سياسة الانعاش ، برامج الانعاش

Summary:

Algeria has adopted an expansionary fiscal policy in alalvinat was the economic recovery policy, so this study aims to evaluate these programs through their success in the reduction of unemployment,

Where these programs impact study on reduction of unemployment rates reaching 9% in 2013 after was 27.3% in 2001, and so increase the permanent or temporary employment,

But the impact of these programs to increase operating rates low and limited due to weak and flexible production machine.

Keywords: employment policy , recovery policy, recovery programs